

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990 - 2008م

إعداد الطالب

رعد حبيب مصطفى

إشراف

الدكتور محمد القطاطشه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2010

الإهـداء

إلى روح والدي الذي لم يدخر جهدا في إرشادي إلى طريق العلم ....

وإلى والدتي التي أحاطتني بكل حب وحنان ....

وإلى أخواتي الحبيبات اللواتي يسعفنني كلما عثرت ....

وإلى أعمامي الذين دعموني بكل خير في كل موقف ....

وإلى كل من مد إلي يد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع ....

رعد حبيب مصطفى

الشكر والتقدير

لا يسعني هنا إلا أن أتقدم بشكري وامتناني الى الأستاذ الفاضل (الدكتور محمد القطاطشه)الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وأمدني بملحوظاته ولم يبخل علي برعايته وحسن توجيهه طوال كتابة هذه الرسالة وكان لمجهوده الفضل الكبير على إتمامها, نسأل ا القدير له التوفيق والسداد.

وأقدم شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقراءة الرسالة وتقييميها وتكرموا بقبول مناقشتها.

وكان حقا على أن أشكر جميع أساتذة قسم (العلوم السياسية) الكرام الذين احتضنوا العلم والمعرفة وقدموها لنا بكل إخلاص وأمانة, والى موظفي جامعة مؤتة المحترمين كافة الذين لم يبخلوا بتقديم العون والمساعد

وأخيرا أشكر جميع زملائي وأصدقائي على تعاونهم لإتمام هذا العمل .

رعد حبيب مصطفى

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990 - 2008م

رعد حبيب مصطفى

جامعة مؤتة - 2010م

هدفت الدراسة إظهار الصعود الجديد للعامل الإيراني التركي مقابل تراجع المشروع القومي الوحدوي العربي، الذي يحث الباحث على إعادة النظر في مجمل المفاهيم ومنطلقات التفكير الذي بني طوال عقودٍ طويلةٍ على اعتبار أن الدولتين الإسلاميتين إيران وتركيا، دولتين طرفيتين أو هامشيتين وأحياناً مساواتهما بإسرائيل من حيث العداء أو مفهوم الجوار الجغرافي الذي غلب المصلحة القومية الضيقة، أو حماية الأمن القومي على التعامل والاعتماد المتبادل في المداخل النظرية للجغرافيا السياسية الإقليمية، الأمر الذي أصبح مفيداً في مراجعة مفهوم النظام الإقليمي العربي على نحو يسمح بمعالجة القضايا الإقليمية من منظور أوسع وأشمل، ليشمل إيران وتركيا وربما آسيا الوسطى من ورائهما. فالتوازن التاريخي في المدى الجيوسياسي الإسلامي يدعو حقاً إلى مراجعة الحسابات والمصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأتراك في الطور الجديد للصراع العربي- الإسرائيلي وقضية اغتصاب فلسطين. وتبدو العلاقة التركية الإيرانية متناقضةً ومتقاربة في البعد السياسي والاقتصادي والأمني العسكري من مثل علاقاتهما بإسرائيل وقضية فلسطين والعرب والقضايا الإقليمية في الخليج العربي ولبنان وفلسطين وكذلك علاقتهما على المستوى الاقتصادي والعسكري؛ حيث لعبت تركيا دوراً أساسياً على المستوى اللوجستيكي في الحرب والاستثمارات العربية في تركيا والهبات العربية وفتح الأسواق العربية أمام المصنوعات التركية والتبادل التجاري مع إيران وواردات وصادرات كل منهما وسع العلاقات الاقتصادية بينهما. وتبدو العلاقة التركية الإيرانية ضبابية بسبب معاهدة التعاون العسكري التركية مع الكيان الإسرائيلي وعضوية حلف الناتو؛ إذ تعد إيران هذه المعاهدة بمثابة تهديد وقلق لأمنها في حين تعد إسرائيل وتركيا امتلاك إيران للقدرة النووية مصدر قلق وتهديد لهما. وتكتسب محددات العلاقة بين تركيا وإيران أهمية مضاعفة لدى الباحثين وصناع القرار في منطقتنا العربية، لأن كلاً منهما يكون بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط. وتحيط إيران وتركيا الجغرافيا العربية من الشرق والشمال وتتداخلان معاً بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتوافر في مناطق أخرى، ويضاف إلى ذلك أنهما دولتان إقليميتان قويتان في الشرق الأوسط يتجاوز حضورهما الإقليمي حدودهما السياسية.

Abstract

Turkish – Iranian Relationships 1990-2008

Raad Habib Mustafa

Mu'tah University – 2010

The aim of this study here is the relationship between Iran and Turkey arised when the national project of Arab Unity decreased. This led the researcher to review the concepts and thinking perspectives which had been built through the previous decades as both states are hostel, and sometimes combined them with Israel in terms of hostility or the concept of geographical proximity that defeat the narrow national interest or protect national security to deal with mutual dependence in the geographic theoretical of regional policy, which became useful in reviewing the concept of Arabs regional system to allow for addressing regional issues from a broader perspective, to include Iran, Turkey and may also including the central Asia. The historical balance in the long geopolitical Islamic require to review their relations and common interests of Arabs, Iranians and Turks in the new aspect of conflict between Arabs-Israeli and the issue of Jerusalem

The relationships of Turkish Iranian contradictory and close in the political, economic and security dimensions. Their relationship with Israel, Palestine and Arabs issue as well as regional issues in the Arabian Gulf, Lebanon, Kurds and Palestine.

As well as their relationships on the level of economic and military; Turkey played a basic role on logistic level of the war and the Arabic investments in Turkey, and open the Arabs markets for the Turkish manufactures and the mutual trade with Iran. The Import and export also had expand the economic relationships between them. The Turkish – Iranian relationships seem to be blurring due to the military cooperation treaty with Israel and the membership of NATO. Iran consider this treaty as a threat to its security, while Israel and Turkey consider of possession the nuclear power by Iran threat, to both Turkey and Israel security.

The relationships between Turkey and Iran gaining a double interesting for the researcher and decision makers in our Arabs regions, because both of them form with any other Arab country that called the Middle East. Iran and Turkey have border with Arab states from the east and north, and impact of the linking the common culture in the region.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

1.1 خلفية دراسة:

تبرز اهمية دراسة العلاقات التركية الايرانة على خلفية التنافس التـاريخي للبادين على النفوذ في المنطقة، وتصادم المنظومة الفلسفية والقيميـة لكـل منهمـا، والمواقع المتناقضة في التحالفات الدولية. إذ تشترك طهران وأنقره في حقيقة أنهمـا تمتلكان موقعاً جيو- استراتيجياً مهماً في المنطقة، لكنهما أيضاً تعانيان سوياً عـدم وجود إطار مؤسسي يجمعهما مع الدول العربية في منظومة إقليمية وأمنية مشتركة، وإن كانت تركيا تستعيض عن ذلك بالانخراط في حلف الناتو والتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، أما إيران فلم تتمكن من الانخراط في أي منظومة إقليمية أو دولية، وعلاقاتها الدولية مع روسيا والصين لا ترقى إلى مستوى علاقات تركيا بـالغرب، ناهيك عن وضوح التفوق الأميركي على نظيريه الروسـي والـصيني فـي حلبـة السياسة الدولية.

وفي ضوء الاهتمام التركي نحو الغرب والإيراني نحو الشرق، وضعت كل من تركيا وإيران تنافسهما بخلفيته الدينية والتوسعية جانبا، لافتـراق طريـق كـل منهما، ولكن مع الثورة الإيرانية 1979، رفضت أنقرة الانجرار وحافظـت علـى سياسة كمالية تقليدية تقضي بعدم المواجهة وعدم التدخل في الشرق الأوسط. ولكـن ذلك لم يمنع التخوف التركي من تأثير الثورة الإيرانية على تركيا. لذا، عاود التنافس التاريخي زمن الدولة العثمانية، ومحاربتها الدولة الصفوية الشيعية مرة أخرى مـن الظهور. بيد أن هذه المرة في إطار مواجهة تركيا العلمانية وإيران الإسلامية.

فبالنسبة لنقاط المواجهة بين البلدين فترتكز على الحقائق التالية:

فالحقيقة الأولى، يشكل طموح إيران النووي أحد مصادر القلق التركـي إزاء إيران. حيث أن تركيا تعتبر حيازة طهران برنامجا نوويا قد يـشكل عامـل عـدم استقرار في المنطقة وبخاصة في منطقة الخليج، مما قد يجبر أنقرة على اتخاذ تدابير

مضادة لضمان أمنها. لذا، يمكن القول إن استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي قد يضر بالتقارب التركي- الإيراني، إلا أن هذا التهديد في التصور التركي ما يزال افتراضيا ويعتبر محدودا مقابل واقع النزعة الانفصالية الكردية، هذه المسألة التي تعتبر بحق الهاجس التركي الحقيقي ولها الأولوية القصوى في السياسية الخارجية التركية.

والحقيقة الثانية، تتعلق بالعلاقات التركية-الإسرائيلية. فتركيا كانت السباقة في الاعتراف بإسرائيل، وهي أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل سنة 1949، وانعكاس ذلك على رؤية كلا الطرفين - إيران وتركيا - ونهجهما إزاء إسرائيل بين معاهدة سلام ونهج دبلوماسي(تركيا) وبين تحرير وجهاد دائم لا ينتهي عبر المقاومة المسلحة(إيران). فتركيا تطرح حلولاً دبلوماسية لمشاكل المنطقة فهي تتدخل للوساطة بين سورية وإسرائيل، وإيران ترى بذلك خطرا عليها لأنه سيعزل سورية عنها، كما تطرح تركيا وساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإرجاع الحقوق الفلسطينية، وهذا يخالف النهج الإيراني الذي يرى بالمقاومة خيارا وحيدا لإرجاع الحقوق الفلسطينية.

والحقيقة الثالثة، أن هناك تنافسا إيرانيا وتركيا في أسيا الوسطي التي تشكل امتدادا جغرافيا وثقافيا لكلا البلدين، فأسيا الوسطى ترقد على ثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً.

الا ان ذلك لم يمنع تطور هذه العلاقة التنافسية-التعاونية على عدة مستويات وخصوصا برزت في الآونة الاخيرة ملامح المصالح المشتركة او نقاط التقاء يمكن تصور ملامحها من الحقائق التالية:

أولا، اشتراك كل من إيران وتركيا بعلاقات أو نقاط مشتركة تعزز التعاون وتدفع العلاقات فيما بينهما قدما. فتركيا تسعى بشكل حثيث لتشكيل تحالف مناهض للأكراد مع إيران بالإضافة إلى سورية. ومن هنا، قد شهدت علاقات أنقرة بطهران تحسنًا ملحوظًا منذ غزو العراق، بهدف تشكيل تحالف مشترك لاحتواء الحركة

القومية الكردية والحؤول دون قيام دولة كردية مستقلة على حدودها. لـذا، فتركيـا وإيران ترفضان وبشدة أي حكم ذاتي كردي في شمال العراق.

وفي هذا السياق، لم يكن مفاجئًا أن يتعاون الطرفان على المستوى الأمني في إطار لجنة الأمن العليا التركية-الإيرانية التي تأسست عام 1998. إلا أن هذه الهيئة لم تصبح فعالةً أكثر إلا في السنوات القليلة الماضية، وبخاصة بعد الغزو الأمريكـي للعراق.

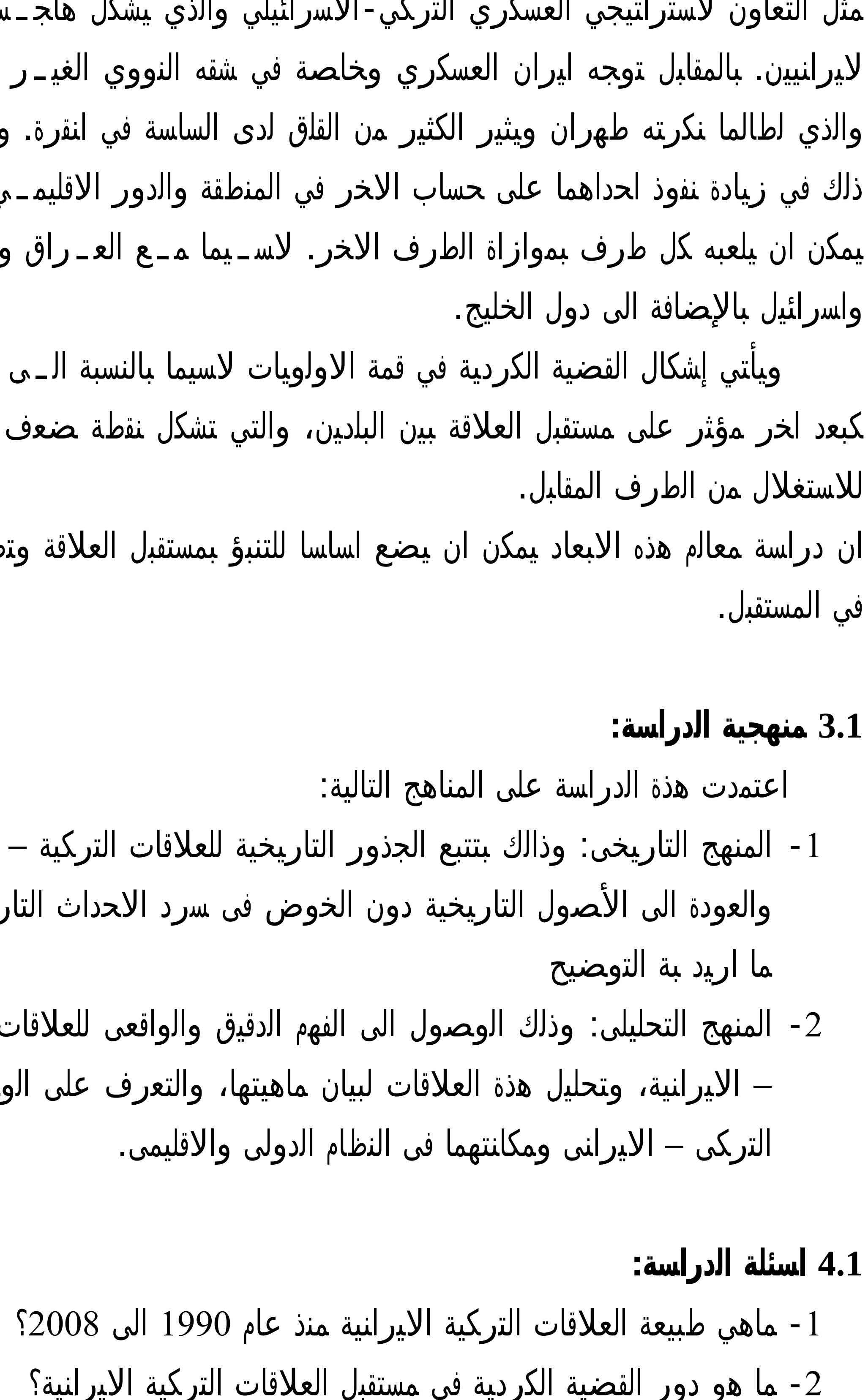
والحقيقة الثانية، وهي تتعلق بالتعاون الاقتصادي، فقد وقعت أنقرة أبان حكـم اربكان اتفاقية بقيمة 23 مليار دولار لنقل الغاز الطبيعي من إيـران. وبخـصوص مجال الطاقة يشكل حافزا آخراً مهما في إضفاء الدفء على العلاقات الإيرانيـة – التركية.

فإيران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغـاز الطبيعـي. وفي فبراير 2007، وافقت تركيا وإيران إبرام اتفـاقيتي طاقـة جديـدتين، يـسمح بموجب إحداهما لشركة "بتروليوم كوربوريشن" التركية بالتنقيب عن النفط والغـاز الطبيعي في إيران، فيما الثانية بنقل الغاز من تركمنستان إلى تركيا وأوروبا عبـر أنابيب نفط تمر بإيران. (خورشيد،1999)

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز معالم العلاقة الشائكة بين كـل مـن تركيـا وايران، وترتكز على عدة ابعاد منها السياسي ذات الخلفيـة التاريخيـة المملـوءة بالصراعات والنزاعات لبـسط نفـوذ كـل دولـة فـي المنطقـة علـى حـساب الاخرى.وانعكاس ذلك الارث الذي مازال قائما الى اليوم على العلاقات الحالية.

ومن الناحية الاقتصادية فلا يمكن اغفال الاتفاقات التي تم توقيعها بين البلدين إبان التسعينيات من القرن الماضي والتي تُوجت باتفاق تـصدير الغـاز الطبيعـي الايراني الى تركيا وأثر ذلك على مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدين. اما البعد العسكري والامني فيعتبر من الموضوعات الشائكة الذي يرتبط بعدة ملفات حـساسة



مثل التعاون لاستراتيجي العسكري التركي-الاسرائيلي والذي يشكل هاجـسا لـدى لايرانيين. بالمقابل توجه ايران العسكري وخاصة في شقه النووي الغيـر المعلـن والذي لطالما نكرته طهران ويثير الكثير من القلق لدى الساسة في انقرة. ودور كل ذلك في زيادة نفوذ احداهما على حساب الاخر في المنطقة والدور الاقليمـي الـذي يمكن ان يلعبه كل طرف بموازاة الطرف الاخر. لاسـيما مـع العـراق وسـوريا واسرائيل بالإضافة الى دول الخليج.

ويأتي إشكال القضية الكردية في قمة الاولويات لاسيما بالنسبة الـى تركيـا، كبعد اخر مؤثر على مستقبل العلاقة بين البلدين، والتي تشكل نقطة ضعف وفرصة للاستغلال من الطرف المقابل.

ان دراسة معالم هذه الابعاد يمكن ان يضع اساسا للتنبؤ بمستقبل العلاقة وتطورهـا في المستقبل.

3.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذة الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج التاريخى: وذالك بتتبع الجذور التاريخية للعلاقات التركية – الايرانية والعودة الى الأصول التاريخية دون الخوض فى سرد الاحداث التاريخية الا ما اريد بة التوضيح

2- المنهج التحليلى: وذلك الوصول الى الفهم الدقيق والواقعى للعلاقات التركية – الايرانية، وتحليل هذة العلاقات لبيان ماهيتها، والتعرف على الوضـعين التركى – الايرانى ومكانتهما فى النظام الدولى والاقليمى.

4.1 اسئلة الدراسة:

1- ماهي طبيعة العلاقات التركية الايرانية منذ عام 1990 الى 2008؟

2- ما هو دور القضية الكردية في مستقبل العلاقات التركية الايرانية؟

3- الى اي مدى يؤثر التعاون العسكري التركي-الاسرائيلي على مستقبل العلاقة بين تركيا وايران؟

4- ما اثر العلاقات بين الدولتين وسياستهما الخارجية علـى منطقـة الـشرق الاوسط.

5- ما هو دور المتغيرات الاقليمية والدولية على العلاقة بين الدولتين؟

6- ماهي افاق مستقبل العلاقة بين الدولتين؟

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الاطار النظري:

تبرز اهمية الموقع الجغرافي لهاتين الدولتين من خلال موقعهما واشرافهما على طرق المواصلات البرية والبحرية التي تربط بين اوربا واسيا واكسبها هذا الموقع المتميز فرصة التحكم والسيطرة والاشراف على المنافذ البحرية والطرق البرية قديما وحديثًا، فضلا عن ذلك قربها واحتضانها لمنابع النفط والمياه، مما اضفى على موقع كل منهما خصوصية واضحة واهمية ستراتيجية بالغة الخطورة له تأثيراته في المصالح الاقليمية والدولية.

فتركيا تقع في موقع مهم بين قارتي اسيا واوربا وفي وسط مثلث البلقان والقوقاز والشرق الاوسط بمساحة 780 الف كم، وعبر تركيا تمر الخطوط البريةوالحديدية من اوربا الى اسيا اضافة الى ايران وتوصل روسيا مع منطقة الشرق. الاوسط، ومؤخرا بدأت مشاريع لنقل النفط القزويني عبر تركيا الى اوربا والعالم فضلا عن ذلك فان تركيا هي الدولة الاغنى بالمياه في الشرق الاوسط، والنهران الاكثر اهمية في سوريا والعراق ينبعان من تركيا.

ويتيح اتساع جغرافية تركيا اجـراء منـاورات عـسكرية مـشتركة للقـوى البريةوالبحرية والجوية، وهي بلد زراعي وغني بالموارد الطبيعيـة مثـل الحديـد والفحم. والكروم والنحاس وتغطي مواردها النفطية ثلث حاجاتها من النفط.

كما أن موقع ايران الجغرافي يعتبر من اهم العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية، ومنحها موقعها الممتاز اهمية دولية وهذه الاهمية قد استفادت منها ايران في ايام الازمات الدولية حيث ان هناك تنافس دولي عليها لذلك كانت الدول الكبرى تسعى لكسب ايران مما منحها حرية الحركة السياسية في النظام الدولي وحافظ على استقلاليتها ووحدة اراضيها لفترة طويلة، فالاتحاد السوفيتي كان يعتبر ايران ممراً له الى المحيط الهندي وبذلك كان يسعى الى كسب او ضمان حيادها وكذلك بالنسبة

للولايات المتحدة فانها كانت تروم وضعها في الفلك الاستراتيجي العربي-الامريكي، بالتالي تطورت العلاقات بين تركيا وايران من خلال قيامهما باستغلال توظيف عناصر الجوار الجغرافي الطبيعية والبشرية والاقتصادية لتحقيق مكانه إقليمية رائدة في المنطقة ولاضعاف مقومات العراق العسكرية والاقتصادية بإشغاله عن دوره كموازن عربي اقليمي.

ان الشرق الأوسط هو المنطقة التي يعيش فيها العالم العربي والتركي والإيراني، وهو المكان الذي التقت فيه الحضارات الأكثر أهمية في العالم، وهو قلب العالم وعينه وترتبط مضاعفة القيمة المعنوية والمادية لهذه المنطقة، وضمان أمنها، باقامة علاقات جيدة بين سكانها وان عدم اقامة مثل هذه العلاقات يؤدي الى تفاقم الاضرار واذا كان تشكل العلاقات السياسية بين الإيرانية التركية، عاملاً مهماً في تحديد مستوى العلاقات الاقتصادية بينهما، وهذا الأمر هو سلوك طبيعي لكل دول العالم، إذ تتأثر العلاقات الاقتصادية بين أي دولتين، بما يجري بينهما على صعيد العلاقات السياسية، وبالرغم من أنه لا يمكن اعتبار العلاقات السياسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعتدة باستقلالها والرافضة للاغتصاب الإسرائيلي لفلسطين وللأماكن الإسلامية المقدسة فيها، وبين تركيا العلمانية التي تحتفظ قيادتها بعلاقات خاصة أقرب للتحالف الإسرائيلي، والعضو في حلف الأطنلطي الذي تقوده الولايات المتحدة التي تعد إيران ضمن ما تسميه محور الشر... بالرغم من أنه لا يمكن النظر إلى العلاقات السياسية الإيرانية – التركية، على أنها علاقات ممتازة، أو حتى مستقرة، إلا أن مستورد كبير له، يشكل عاملاً حاسماً في تحددي حجم الصادرات الإيرانية لتركيا عند مستوى مرتفع، ومرشح للتزايد بقوة مع تدفق المزيد من صادرات النفط والغاز من إيران وتركيا، في المستقبل. ويمكن الحديث بالنسبة للدولتين الإيرانية والتركية عن انكفاء نسبي للأول على المسرح الإقليمي، وتقدم نسبي للثاني، بل عن نزعة "دفاعية" لدى القطب الأول تقابلها نزعة "جمهورية" لدى الثاني في ظل استمرار مشكلة الفراغ الإستراتيجي الناجم عن الوهن الذي يحكم آليات العمل العربي المشترك.

وإذا صحت الفرضية القائلة أن حاضر المنطقة ومستقبلها يتوقفان على مدى قدرة الأقطاب الفاعلين في "المثلث الإقليمي" العربي الإيراني التركي المشتركة، فإن الاتجاهات التي تصوغها في الوقت الراهن ديناميات الدائرة الإيرانية، هي غير تلك التي تكشف عنها الدائرة التركية، ولا يخفى على المراقب للمزاج الشعبي العام من كل من إيران وتركيا، أن ثمة افتراقاً بين حالتين، في إظهار حيوية لا سابق لها لجهة السعي إلى ملء الفراغ واستعادة دور....إقليمياً.

2.2 كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة مـن خـلال تحليل اثر متغيرات بحد عينها على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكلا الدولتين وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بينهما، فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عـن محيطه وانما يتاثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء كانت قادمة مـن البيئة الداخلية للدولة والتي تشكل محددا في عملية صنع القرار ام مـن المتغيـرات الخارجية التي تمارس ضغوطا متعددة ومتغيرة نسبيا. وبالتالي فان هـذا الاسـلوب سيؤدي الى معرفة المتغيرات التي اثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين وبالتـالي بيان ما اذا كان لتولي قيادة جديدة في الشرق الاوسط واسيا الوسطى وإذا ما كـان للمتغيرات التي رافقت هذه المرحلة وهي احداث 11 ايلـول ومكافحـة الارهـاب واحتلال العراق والقضية الفلسطينية وتقارب مواقف البلدين منها، الاثر الابـرز او الاكثر وضوحا في التاثير على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

3.2 الدراسات السابقة:

دراسة (جفال، 2005)، بعنوان التنافس التركى-الايرانى فى اسـيا الوسـطى والقوقاز، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتجية، دراسات الاستراتيجية.

تناولت هذة الدراسة بين إيران وتركيا الـى مـستوى أطروحـات التعـاون الاقليمى فقد شرع البلدان بحماس واضح فى العمل على ادماج علاقاتها الثنائيـة

بالجمهوريات المستقلة فى أطر تعاون اقليمى تبدو مفتوحة لدول المنطقة كافـة، الا انها عكست فى الواقع طموح كل من ايران وتركيا الى تحقيق هدفين:

أ- هو هيكلية المجال المجاور فى منظمات تعاون اقليمى.

ب- هوموضوع المحتوى السياسى والتوجة الخـارجى للتنظـيم الاقليمـى المقترح.

دراسة (خورشيد، 1999)، بعنوان تركيا وقضايا السياسة الخارجيـة، دمـشق اتحاد الكتاب العرب.

تناولت هذة الدراسة العلاقة التركية الايرانية بانها ليست حميمة ولا عدائيـة ويعود ذالك الى الحساسية الفائقة التى تحكم بينها لاسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة ازاء الصراع العثمانى – الصفوى واسباب معاصرة تتعلق بالايداوجيـة السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ فى اسيا الوسطى والشرق الاوسـط، اضافة الى الامنية المشتركة بينهما عبر الحدود

دراسة (روبنس، 1993)، بعنوان تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خورى، قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، مدبولى، القاهرة

وفى هذة الدراسة ظاهرة معينة فى الشرق الاوسط تؤثر فى سياسة تركيـا الداخلية وفى مجتمعها وترابط القضاية المحلية بالعلاقات الخارجية وانة لا فكاك بين التركيا والشرق الاوسط والمجتمع الاسلامى وتؤكد هذة الدراسة ان علاقـة تركيا بالشرق الاوسط ذات اهمية كبرى.

دراسة (عقراوى، 2008) بعنوان العلاقات التركيـة – الايرانيـة 1979 – 1989، جامعة موصل، اطروحة دكتوراه.

تناول هذة الدراسة اهمية العلاقات التركية – الايرانية فى انها تظهر صـورة واضحة للسياسة الخارجية لكل من تركيا وايران، والمؤثرات التى دفعـت البلـدين لتعزيزها بعد مرحلة طويلة من الحروب والصراعات التى تميزت بهـا علاقاتهـا طوال المرحلة التى سبقت الحرب العالمية الاولى، واشار الى العلاقـات التركيـة الايرانية 1979 – 1989 على قدر من الاهمية لان هذة المدة شهدت احداثا خطيرة

منها قيام الثورة الايرانية عام 1979 وقيام الحرب العراقية الايرانيـة عـام 1980 وكذالك شهدت تركيا فى ايلول عام 1980 انقلابـا عـسكريا وسـيطرة المؤسـسة العسكرية على السلطة.

الفصل الثالث

الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الايرانية (الدوافع والابعاد)

1.3 التطور التاريخي للعلاقات التركية – الإيرانية:

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا في العام 1923م، فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات "الإسلامية والطورانية" التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.

وبفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت وإلى حد كبير. من الخطر التركي الذي يتهددها تاريخياً من جهة الغرب، إضافة إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها وأكثر من ذلك جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلاده بالرغم من المشكلات الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة والتي لم تحل بسهولة، إلا أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما.

وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران الدولتان اللتان تعدان بمثابة السد المنيع السدي يحول أمام وصول السوفيات إلى المياه الدافئة الحل من درء التهديد السوفياتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.

وفي بداية الأمر ظهر حلف سعد آباد وبغداد ومن بعده منظمة الميثاق المركزي CENTO كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، وكانت تلك المحاولات ترمي في الأساس إلى وقوف البلدين في وجه التهديد الروسي، أما منظمة التعاون الإقليمي للتنمية Regional Cooperation and Development التي تم إنشاؤها فى العام 1964م فقد كانت تلعب دورها في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره (عبد العاطي، 2010، ص 227-228).

بعد فشل حاف بغداد، تأسس في يوليو لعام 1964م التعاون الإقليمي للتنمية (Regional Cooperation and Development) بهدف إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة بين تركيا وإيران وباكستان وتغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط من جديد بعد انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979م على ذلك التصادم فقد عادت العلاقات الإيرانية التركية إلى سابق عهدها من فتور وتصارع، وجاء الانقلاب العسكري في تركيا (بكنعان إفرين) رئيساً للجمهورية التركية فى العام 1980م ليزيد من حدة الاستقطاب في العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين.

وكان الأداء التركي الحكيم الأخير في ظل إدارة سليمان ديميريل التي حلت محل حكومة أجاويد إذ كان ديميريل قد شجب احتلال سفارة الولايات المتحدة من الطلبة الإيرانيين في تشرين لعام 1979م، لكنه رفض محاولات الولايات المتحدة إقناع حليفاتها، بمن في ذلك تركيا، لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران وقد اتخذ القرار التركي على خلفية قرار حظر الأسلحة الأمريكية لأنقرة فى العام 1974م، والأهم من ذلك وعد من إيران بالتعاون الاقتصادي الواسع، وحين بدأت الحرب مع العراق بعد أقل من سنة، كانت فائدة إيران كبيرة جداً من هذه الثغرة في "طوق العزلة" المنشودة ثم إن الحرب ضمنت عدم ظهور الخلافات الكامنة بين إيران وتركيا، وكذلك عن تزايد طبيعة الحرب الخليجية بإن الدول العربية الواقعة على القسم الأعلى من الخليج هي التي ستتأثر بها تركيا، وما اتضح أن الحرب لن تنتهي بسرعة، فإن تركيا باتت ذات أهمية بالغة كخط تموين لإيران. (روبنس، 1993، ص 69).

والواقع أن طموحات كل من تركيا وإيران تلاقي تجاوباً ملحوظاً على امتداد هذه الجمهوريات، فبالرغم من الغليان القومي والأيديولوجي الشديد الذي يميز هذه المنطقة بحثاً عن الهوية الوطنية والنموذج السياسي الأفضل تتمحور أنظار مختلف الفعاليات السياسية في هذه الجمهوريات حول قطبين إقليميين هما: تركيا بوصفها نموذجاً علمانياً وإيران بوصفها نموذجاً إسلامياً، كما تفرض العزلة الجغرافية التي تميز آسيا الوسطى والقوقاز تبعية قوية لا يمكن تفاديها تجاه دول الجوار الجنوبية،

أي تركيا وإيران، كممرات ضرورية نحو البحار المفتوحة، الخليج العربي والبحر المتوسط وهي ممرات من شأنها التقليص بقوة من الاعتماد الشديد على طريق المواصلات التقليدى عبر روسيا، وبالتالي تعتبر سياسة فك العزلة وتكثيف التفاعلات مع المحيط ضرورة حيوية لدعم استقلال هذه الجمهوريات. (جفال، 2005، ص 10).

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها ليست حميمية ولا عدائية ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني – الصفوي. وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

ومنذ قيام الثروة الإسلامية في إيران فى العام 1979م تعتقد تركيا العلمانية أن إيران الراديكالية تشكل خطراً على نظامها العلماني وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا -سببه بهذا القدر أو ذاك هو- إيران التي تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تركيا، وفي المقابل ترى إيران أن الحكومة التركية هى التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية. (خورشيد، 1999، ص 50-51).

وتشكل تركيا الاتصال الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط، وتشكل إيران الاتصال الآسيوي وكانت إيران الشاه، وتركيا الجنرالات قد انضوتا تحت المظلة الغربية لتشكلا موقعاً متقدماً في مواجهة السوفيات، إلا أن قيام الثورة في إيران، وحدوث الانقلاب العسكري في تركيا فى العام 1980م، أديا إلى تغير استراتيجي في العلاقة بين الدولتين، هذا التغير نتج عن توثق تركيا مع الولايات المتحدة أكثر من قبل، وانتهاج إيران سياسة عدائية تجاهها، عدا عن نظراتهما الأيديولوجية المختلفة للعالم، نظام ديني إسلامي معاد للغرب، مقابل نظام علماني عضو في الحلف الأطلسي. (خواجة، 2005، ص 170).

ولقد ساهم سقوط الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريات فية واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في رغبة كل من تركيا وإيران في لعب دور إقليمي فاعل في المنطقة، حيث رغبت الأولى في قيام حاف إسلامي آسيوي يمنحها عمقاً استراتيجياً يمتد إلى أبواب أوروبا الشمالية، وبحاجة إلى الاستثمارات في أراضيهما أكثر فما هما قادرتان في دول أخرى (أسعد، 2000، ص 15).

وفي العام 1979م لعب سقوط شاه إيران ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانية دوراً مهما في التأثير على العلاقات التركية الإيرانية، حيث اقتضت تلك الفترة أن تبادر تركيا بتوثيق صلاتها مع العرب خوفاً من وصول الشعارات الإسلامية للثورة الإيرانية إلى داخل المجتمع التركي، الذي أبدى تجاوباً مع هذه الشعارات.

وبعد تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية اعترفت تركيا بالنظام الجديد بالرغم من أنه كان من المحتمل نشوب صراع بين تركيا العلمانية وجمهورية إيران الإسلامية، وقد أدى هذا الاعتراف إلى اتساع حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبعد قيام حزب العمال الكردستاني بالعمل المسلح ضد تركيا فى العام 1984م، التزمت طهران بمنع أي نشاط كردستاني على أراضيها يهدد أمن تركيا (درويش، 2002، ص 268).

وفى أثناء الحرب اتسع التفاعل الاقتصادي بين تركيا وإيران اتساعاً كبيراً غير أن استعداد إيران للتفاهم مع تركيا لم يكن محصوراً في المجال الاقتصادي، كطريقة لضمان حيادها، فكانت إيران تدرك أهمية قضية أمن الحدود بالنسبة لتركيا، لا سيما بعد انتفاضة حزب العمال الكردي سنة 1984م. ثم إنها لم ترد أن تكون أقل دعماً لتركيا في هذا الإطار مما كان العراق، وفي تشرين الأول لعام 1984م عقدت أنقرة وبغداد اتفاقية شملت بند "المطاردة الساخنة" مما زاد فى صعوبة استخدام الأراضي العراقية كملاذ لحزب العمال الكردي. وشعر الإيرانيون بالتشنج حيال هذا الاتفاق لأنه بدا كأنه يشير إلى تعاون متزايد بين تركيا والعراق. وأرادت طهران أن تستجيب بصورة إيجابية حيال المصاعب التي تعاني منها تركيا. (روبنس، 1994، ص 69).

2.3 دوافع وأبعاد من العلاقات التركية الإيرانية:

الواقع أن طموحات كل من تركيا وإيران تلاقى تجاوباً ملحوظاً على امتداد هذه الجمهوريات، فبالرغم من الغليان القومي والأيدولوجي الشديد الذين يميزان هذه المنطقة بحثاً عن الهوية الوطنية والنموذج السياسي الأفضل، تتمحور أنظمة مختلف الفعاليات السياسية في هذه الجمهوريات حول قطبين إقليميين هما: تركيا بوصفها نموذجاً علمانياً، وإيران بوصفها نموذجاً إسلامياً، كما تفرض العزلة الجغرافية التي تميز أسيا الوسطى والقوقاز تبعية قوية لا يمكن تفاوتها تجاه دول الجوار الجنوبية، أي تركيا وإيران، كممرات ضرورية نحو البحار المفتوحة، الخليج العربي، والبحر المتوسط، وهي ممرات من شأنها التقليص بقوة شأنها من الاعتماد الشديد على طرق المواصلات التقليدية عبر روسيا، وبالتالي تعتبر سياسة فك العزلة وتكثيف التفاعلات مع المحيط ضرورة حيوية لدعم استقلال هذه الجمهوريات.

يقوم أساس العلاقات على النقاط التالية:

أولاً: توظيف معطيات راسخة تميز علاقات الدولتين بهذه المنطقة وأهمها: الجوار الجغرافي، والامتداد الحضاري العريق، والدين الإسلامي، والتواصل العرقي، وتداخل الأقليات، والأهم من ذلك انتشار اللغات التركية والفارسية، إذ تتميز المنطقة بهيمنة مجموعتين لغويتين: الأولى التي تشكل الأغلبية هي مجموعة اللغات التركية: وهي تسمح بنوع من التفاهم والاتصال من أنقره حتى حدود منغوليا، والثانية: هي مجموعة اللغات الفارسية المنتشرة في آسيا الوسطى، وخصوصا في طاجيكستان وأفغانستان.

ثانياً: الخصوصيات السياسية والثقافية والاقتصادية للبلدين، إذ تعمل تركيا على تقديم نفسها كنموذج يقتدى به بما يتضمنه هذا النموذج من ديموقراطية برلمانية، ودولة قومية، علمانية قوية متعددة الثقافات، واقتصاد متطور للسوق، وانتماء إلى حلف شمال الأطلسى (الناتوNATo)، في حين تجتهد إيران في إعطاء الأولوية لأهمية مصادرها النفطية، واستغلال سياستها تجاه كل من روسيا

والولايات المتحدة الأمريكية، مع الترويج لنموذجها السياسي بنوع من الهدوء والاعتدال.

ثالثاً: تحتل جمهورية أذربيجان المرتبة الأولى في سلم الطموحات الإقليمية لكل من إيران وتركيا، فأصبحت الحدود الجنوبية لأذربيجان أحد الرهانات الرئيسية لهذا التنافس. (جفال، 2005، ص 11- 15).

ومن جهة أخرى الحرص المتبادل على العلاقات بين البلدين يفسر كيف أن إيران وتركيا كانتا الأسرع في التحرك لاحتواء النزاع الذي تفجر بين العراق وسوريا على خلفية اتهامات الحكومة العراقية لسوريا بإيواء قيادات بعثية اتهمتها بالمسؤولية عن التفجيرات التي حدثت في بغداد، ولكن بالرغم من هذا الحرص فإن التنافس في الأداء كان ملحوظاً، حسبما جاء على لسان أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا، الذي نفى وجود تنسيق بين التحركات التي يقوم بها لاحتواء هذا النزاع وما يقوم به نظيره الإيرانى من شهر متكى من دور مشابه، ولكن الأهم هو ما جاء على لسان داود أغلو في محاضرته التي ألقاها فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2 سبتمبر 2009) على هامش زيارته للقاهرة ضمن جولته فى المنطقة حول الخلاف العراقى السوري.

فقد نفى أغلو وجود نية تركية للدخول في تحالف رباعي مع إيران العراق وسوريا، وهو التحالف الذي أعلنه الرئيس السوري فى زيارتة لطهران، وأيده المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئى، وقال إن تركيا لا تدخل في تحالفات مع أحد ضد أحد، ولا تقف مع أحد ضد أحد، ولكنها حريصة على أن تتعاون مع الجميع، انطلاقاً من وعيها بأن موقعها الجيو سياسي يفرض عليها أن تلتزم بعلاقات تعاون مع كل الجوار الإقليمي، وأن تسعى إلى تحقيق الأمن والسلام في كل الأقاليم التي تنتسب إليها. (حمادة، 2003)

وإيران شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه الجمهوريات لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية، وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي عسكرياً لا سيما في

مجال استقدام الخبرات التكنولوجية العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات وإلى تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين التي تضم إضافة إليها كلا من روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وفي إطار الخطوات العملية افتتحت إيران في أيار لعام 1996م خطاً للسكك الحديدية يربطها بآسيا الوسطى (خط الحرير) يهدف إلى تسهيل نقل البضائع والتجارة بين إيران وهذه الجمهوريات، أما ثقافياً فقد نشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجكستان، وشأن إيران شأن روسيا من حيث الخلافات وتعدد مواطن النزاع مع تركيا، بل إن مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى وذلك لسببين (خورشيد، 1999):

أولاً: وجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران يقدر عددهم ب(12) اثنى عشر مليونا وهؤلاء يتواصلون مع أبناء جلدتهم فى داخل أذربيجان ومعظمهم من الشيعة، ومثل هذا الوضع يثير الخوف المستقبلى لدى إيران إن أصبحت تركيا دولة إقليمية قوية فقد تشجع الأذريين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان.

ثانياً: يحظى الدور التركي في هذه المنطقة بدعم الولايات المتحدة، وإسرائيل ونسبياً أوروبا لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات من جهة ولمصالحها الخاصة من جهة ثانية، ومثل هذا البعد يشكل تحدياً للسياسة الإيرانية وثوابتها السياسية الخارجية، وفي مواجهة ذلك تسعى إيران لتفعيل دورها ونفوذها في هذه الجمهوريات اقتصادياً وثقافياً وسياسياً في مواجهة الدور التركي، وقد أصبح الدور الإيراني في هذه الجمهوريات ينظر إليه بعين التحدي بالنسبة لتركيا.

وبالرغم من هذه العوامل المحددة للتنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى فإن مسار التنافس بينهما بدأ يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشروعات البنية التحتية،لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات، والمواصلات،

فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة. (خورشيد، 1999، ص 69-70)

إن النظام الدولي الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، هو آخر فصول النظم أحادية القطبية في العالم المعاصر، هذا ما ذهب إليه (صامويل هنتغتون) صاحب نظرية صدام الحضارات، ويقول في نظريته: يعد التفاعل بين الإسلام والغرب صدام الحضارات، إذ إن المواجهة التالية ستأتى حتماً من العالم الإسلامي.

وربما تلوح إرهاصات هذا التفاعل فى الأفق، ورياحها تهب من المشرق الإسلامي، ولكن ربما يطرح ذلك تساؤلاً حول مستقبل العالم الإسلامي في النظام الدولي الجديد ؟

وللإجابة على هذا التساؤل، وفي ظل ضعف النظام الإقليمي العربي، ستكون الفرصة سانحة لبعض دول الجوار العربي وعلى رأسها تركيا وإيران، حيث شهدت العلاقات بينهما تطوراً مهماً يؤسس لمرحلة جديدة، قد ترتقى بها العلاقات بين البلدين لتصل إلى درجة التحالفات الإستراتيجية، فالبلدان كلاهما مؤهل لأن يكونا فاعلين رئيسيين في الشرق الأوسط، ولهما من عناصر القوة ما يؤهلهما لأن يكونا قطباً فاعلاً في النظام الدولي الجديد، وصولاً إلى تحقيق اتحاد فدرالي تركي إيراني، وهذا الاتحاد يملك من عناصر القوة الاستراتيجية والجيوبوليتيكية والسياسية الاقتصادية والأيدولوجية، والثقافية، والممارسة الديمقراطية، والقوة العسكرية، والصناعية، الكثير، وبذلك نرى الجهود الصهيو أمريكية لخلق فتنة طائفية بين السنة والشيعة لتكون عائقاً أمامة أية تجربة اتحادية في الشرق الأوسط. (حسام، 2010)

لعل أول الأسباب التي تجعل التقارب بين الدولتين مفتوحاً على كل الاحتمالات هو حدود المصلحة التي تسعى كل منهما لتحقيقها هذا التقارب، فلا شك أن هناك اختلافاً بين حدود وحجم المصلحة التركية في التقارب وبين حجم وحدود المصلحة الإيرانية، فتركيا تبدو متريثة الاستراتيجية في المنطقة.

فدخول تركيا الاتحاد الأوروبي يعد مصلحة حيوية بالنسبة لها نرى من حقها السعي لتحقيقه بعدة وسائل بما في ذلك التقارب مع إيران، وهذا قد يعد نوعاً من

الاستفزاز بالنسبة للغرب، ولكن ليس تحدياً، لأن العبرة فى الهدف المراد تحصيله لا بالوسيلة التي يمكن التخلي عنها عند بلوغ الهدف، والغرب يدرك هذا الفرق جيداً ويتفهم في نهاية الأمر هذا السلوك التركي، وكذلك بالنسبة لمصلحة تركيا في أن تكون لاعباً إقليمياً أصيلاً وليس مجرد وكيل وذلك في إطار المبادئ والأسس التي تقوم عليها إستراتيجية الغرب.

بينما تبدو إيران إيديولوجيتها الإسلامية وخطابها الرسمي وسياستها الخارجية المعلنة، تسعى إلى تحقيق مصالح تراها شرعية بصرف النظر عن درجة خطورة اصطدامها باستراتيجية الغرب، فإصرار إيران على إنجاز برنامجها النووي السلمي بشروط ومواصفات ترضى هي عنها، لا يعد مجرد احتكاك باستراتيجية الغرب بل تحدٍ لثوابتها، لأن هذا الأخير يعتبر البرنامج النووي الإيراني مهما كان سلمياً هو أقصر الطرق لبروز دولة نووية عسكريا في منطقة تقتضي ثوابت هذه الاستراتيجية أن تكون متابعة، ومنزوعة السلاح. (المعرفة www.aljazeera.net)

3.3 اهداف السياسة الخارجية لكل من ايران وتركيا من خلال:

1.3.3 البعد السياسي

تشكل العلاقات السياسية الدولتين الإيرانية والتركية، عاملاً مهماً في تحديد مستوى العلاقات الاقتصادية بينهما، وهذا الأمر هو سلوك طبيعي لكل دول العالم، إذ تتأثر العلاقات الاقتصادية بين أي دولتين، بما يجري بينهما على صعيد العلاقات السياسية، وبالرغم من أنه لا يمكن اعتبار العلاقات السياسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعتدة باستقلالها والرافضة للاغتصاب الإسرائيلي لفلسطين وللأماكن الإسلامية المقدسة فيها، وبين تركيا العلمانية التي تحتفظ قيادتها بعلاقات خاصة أقرب للتحالف الإسرائيلي، والعضو في حلف الأطلناطي الذي تقوده الولايات المتحدة التي تعد إيران ضمن ما تسميه محور الشر... بالرغم من أنه لا يمكن النظر إلى العلاقات السياسية الإيرانية – التركية، على أنها علاقات ممتازة، أو حتى مستقرة، يشكل عاملاً حاسماً في تحديد حجم الصادرات الإيرانية لتركيا عند مستوى

مرتفع، ومرشح للتزايد بقوة مع تدفق المزيد من صادرات النفط والغاز من إيران وتركيا، في المستقبل. (النجار، 2003، ص 168).

ويمكن الحديث بالنسبة للقطبين الإيراني والتركي عن انكفاء نسبي للأول على المسرح الإقليمي، وتقدم نسبي للثاني، بل عن نزعة "دفاعية" لدى القطب الأول تقابلها نزعة "جمهورية" لدى الثاني في ظل استمرار مشكلة الفراغ الإستراتيجي الناجم عن الوهن الذي يحكم آليات العمل العربي المشترك.

وإذا صحت الفرضية القائلة أن حاضر المنطقة ومستقبلها يتوقفان على مدى قدرة الأقطاب الفاعلين في "المثلث الإقليمي" العربي الإيراني التركي المشتركة، فإن الاتجاهات التي تصوغها في الوقت الراهن ديناميات الدائرة الإيرانية، هي غير تلك التي تكشف عنها الدائرة التركية، ولا يخفى على المراقب المزاج الشعبي العام من كل من إيران وتركيا، أن ثمة افتراقاً بين حالتين، وإن كانتا تشتركان مع الدائرة المصرية في إظهار حيوية لا سابق لها لجهة السعي إلى ملء الفراغ واستعادة دورها إقليمياً (مصطفى، 1997م، ص 4).

بالعودة إلى الإشكالية الأساسية لعله من الواضح أن القلق العربي من الـدور الإيراني أصبح من الحقائق السياسية في المنطقة و السؤال الذى يطرح نفسة في هذه الحالة: ولماذا القلق العربي من الدور التركي أيضاً؟ هل لأن إيران دوليـة شـيعية وتركيا دولة سنية؟ هل ثمة ما يبرر قلق العرب مـن الـدور الإيرانـي ؟ تبـرز الفروقات بين الاثنين. ليس مهما أن إيران دولة شيعية، ولكـن المهـم أن النظـام السياسي الإيراني نظام ديني على أساس مذهبي ينص عليه دستور الدولـة، وفـي المقابل ليست تركيا في الحقيقة دولة سنية، وإنما هي دولة علمانية أغلبيـة شـعبها مسلم على المذهب السني؛ والأكثر من ذلك أن الحزب الإسلامي الحاكم في تركيـا الآن يعتمد المفهوم العلماني للدولة، وبالتالي يمثل حالة فريدة في التأسيس للمصالحة بين العلمانية والإسلام.

وعندما تأتي إلى دور كل منهما، نجد أن الدور التركي، وتعبيراً عن طبيعة الدولة التي تمثله لا يتجاوز كونه كذلك، دوراً إقليمياً بالتعامل مع الدول مباشرة:

التفاوض، والوساطة، والتشاور، وأحد أهداف الدور التركي هو خدمة المصالح التركية الاقتصادية أيضا بالاستثمار، وتنفيذ المشروعات والاتفاقات الاقتصادية. ويختلف الدور الإيراني عن ذلك بشكل لافت للنظر، فهذا الدور هو امتداد لطبيعة الدولة الإيرانية، ومن هنا فإن الدور الإقليمي الإيراني لا يقوم على أساس من العلاقة مع الدول العربية، معها مباشرة، وبدلاً من ذلك يقوم هذا الدور على أساس تنظيمي في بعض الدول التي تسمح ظروفها السياسية بذلك: من مثل العراق حيث تشكل الطوائف الشيعية أغلبية، والتنظيمات السياسية الشيعية هى أبرز القوى السياسية في الدولة، وتمثل طائفة الشيعة فى لبنان مكونا أساسيا ونظاما قويا في النظام السياسي هناك، والوجود الإيراني داخل العالم العربي مثير للقلق والانتباه. (خالد، 2009).

وبعد الهزيمة التي مني بها الرئيس العراقي صدام حسين في حرب الخليج الثانية فى العام 1991م حدث فراغ استراتيجى ظل يهدد كلاً من تركيا وإيران إضافة إلى سوريا، فقد شنت تركيا، التي أزعجها الوجود المتزايد لحزب العمال الكردستاني، عملية عسكرية، هي الأضخم من نوعها منذ حملة قبرص فى العام1974، في عمق شمال العراق في آذار/مارس العام1995م، وهي العملية التي قوبلت بإدانة إيرانية إضافة إلى تحذيرات إيرانية بعدم انتهاك السيادة العراقية، انسحبت القوات التركية على إثرها فيما بعد، في أيلول، سبتمبرلعام 1996م، وعقب قتال بين الفصائل الكردية خاضت قوات صدام قتالا معها، أعلنت أنقرة أنها ستبني منطقة أمنية إلى الجنوب من حدودها، وبالرغم من عدم تنفيذ ذلك الإعلان فإن الاعتداءات اللاحقة الأضخم حجماً، عبر الحدود في أيار/ مايو، وأيلول/ سبتمبر 1997 كانت توحي بأن تورط تركيا في شمال العراق يأخذ شكلاً دائما. وقد ظلت إيران تنشط في هذا المجال أيضاً، وهي تنشئ مناطق نفوذها في كردستان العراقية، و في أثناء تدخلها المباشر في 29 أيلول/لعام 1997م بقصف المعارضة الإيرانية في جنوب العراق، وهو التصعيد الذي حدا بواشنطن أن ترسل حاملة الطائرات الأمريكية (USS Nimitz) إلى منطقة الخليج العربي (مفتي، ع 27، ص 17، 18).

وفي شباط فبراير لعام 1997م قامت تركيا بطرد ثلاثة من الدبلوماسيين الإيرانيين، كان من بينهم السفير (محمد رضا باقري) سفير إيران من أنقرة، وذلك بسبب تصريحات أدلى بها السفير في أمسية من أجل القدس، نظّمها الرئيس الإسلامي لبلدية (سنجان) في كانون الثاني يناير لعام 1997، وقد صرح السفير الإيراني (محمد رضا باقري) فى هذه الأمسية بضرورة تطبيق الشريعة، مما أدى إلى استياء العسكريين الأتراك والأوساط العلمانية في تركيا.

وكان (حزب الرفاه) هو المنظم لهذا الاحتفال، وقد هاجم السفير الإيراني في هذا الاحتفال أمريكا وإسرائيل، وطالب بتحرير القدس، وقد عارضت الخارجية الأمريكية الإشتراك في هذه الاحتفال، واتهمت السفير الإيراني بدعمه المالي لحزب الرفاه بسبب العلاقة الشخصية التي تربط بينه وبين (نجم الدين أربكان) زعيم (حزب الرفاه الإسلامي) ورئيس تركيا السابق و بهذا وجهت تركيا احتجاجاً إلى السفير الإيراني في تركيا (درويش، 2002، ص 270).

وتأكيداً لعودة الأمور إلى طبيعتها، مثل وزير الاقتصاد التركي محمد كجحار بلاده في قمة دول "أكو" عدم مشاركة الرئيس التركي لأسباب طارئة، والحقيقـة أن الذي يقع على إيران، هو أنها لم تدعه كما دعت بقية الرؤساء للاجتمـاع العاشـر للمنظمة بسبب الحملة الظالمة ضد طهران في الصحف التركية، وعنـدما غيـرت طهران رأيها وسارعت بإيفاد وزير اقتصادها لتوجيه الدعوة قبل 24 سـاعة مـن موعد انعقاد المؤتمر في منتصف الشهر الماضي، اكتفت أنقـرة بإرسـال وزيـر اقتصادها. (اسعد، 2000، ص 15).

وإن مجيء حكومة الحزبين الذي ترافق مع تصاعد التذمر العام خصوصاً مسألتين حساستين: الإسلام السياسي والأكراد، شكل تحدياً للتوازن الدقيق بين النظام والمجتمع في تركيا، وأدت سياسات رئيس الوزراء الإسلامي أربكان، المتعاطفة مع إيران، إلى إيجاد شرخ بين العسكريين والسياسيين، وعلى سبيل المثال، فقدم أربكان برحلته الخارجية الأولى إلى طهران حيث أنكر الادعاءات القائلة بأن إيران وسوريا ترعيان الأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، رغم تقارير الاستخبارات التي

تقدم له والتي تقول عكس ذلك، كما أن إعلان الحكومة الجديدة عن احتمال توقيع اتفاقية دفاعي – صناعي بين إيران وتركيا، جعل من هذه الحكومة هدفاً لانتقادات الولايات المتحدة وسخطها. (أوزون، ع121، ص 90).

وشهدت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا في عقد الثمانينيات فترة من الانتعاش النسبي فى أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، التي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول 499 كيلو مترا، ولكن سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وظهورالدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، أظهر صراعا إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك، ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة من قازاقستان شرقاً وأذربيجان غربا، تشكل الاهتداء الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، و ترقد على ثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً. (المعرفة www.marefaoorg/index).

دخلت العلاقات الإيرانية– التركية مرحلة حاسمة بعد احتلال العراق العام 2003م، إذ أسهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء ظهور الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية.

إن الحالة الجيوسياسية الجديدة التي تشهد صعوداً للعامل الإيراني التركي مقابل تراجع المشروع القومي الوحدوي العربي، تجعلنا مطالبين بإعادة النظر في كثير من مفاهيمنا ومنطلقات تفكيرنا الذي قام على مدى عقود طويلة، على اعتبار دول إسلامية مثل إيران وتركيا دولاً طرفية أو هامشية، بل مساواتها بإسرائيل في كثير من الأحيان، على أساس مفهوم دور الجوار الجغرافي الذي غلب المصلحة القومية الضيقة أو حماية الأمن القومي على التعامل والاعتماد المتبادل في المداخل النظرية للجغرافيا السياسية الإقليمية.

وفي هذا الإطار، قد يكون مفيداً مراجعة مفهوم النظام الإقليمي العربي، وذلك على نحو يسمح بمعالجة القضايا الإقليمية من منظور أوسع شمل إيران وتركيا وربما آسيا الوسطى من ورائهما، فالتوازن التاريخي في المجال الجيوسياسي الإسلامي، يحتاج حقاً إلى مراجعة في الحسابات تأخذ بالمصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأتراك في الطور الجديد للصراع العربي – الإسرائيلي.

في ضوء ما تقدم، يمكن إعادة النظر في مفهوم "دول الجوار" بحيث يستجيب المصطلح البديل لحاجات الجوار بين ممثلين للدوائر الثلاث (إيران والبلاد العربية وتركيا) في نطاق الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي، ويمكن المرحلة التأسيسية، لحوار ثلاثي متكافئ، وأن تدور المناقشة حول محورين:

1- النظام الإقليمي والعلاقات بين الدوائر الثلاث وظيفة "منطقة القلب" في العالم الإسلامي واحتمالات تطورها والاتجاهات المحتملة لهذا التطور، حلول ممكنة في اتجاه التنسيق والتوحيد الاستراتيجي، التجربة المتقاطعة بين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واحتمالات تطويرها في طريق النقد والتحليل.
2- مفهوم "دول الجوار" والمصطلح البديل "قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف، وتعددية المراكز في الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي، و أصول مفهوم الأمن القومي، وسمات الجغرافيا الحضارية والجيوبولتيكا الإسلامية. (شؤون الأوسط،ع 33،1994).

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن، خصوصا بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطاً شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصوله إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأمريكية بالمرور إلى العراق، ولم تتحمس الحكومة ولا الجيش لهذا الموضوع ورفض البرلمان التركي المذكرة بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران بالرغم مما كانت تضمر، من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وحليفتها في حلف الناتو.

وكذلك قوبل رد الفعل التركي الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين الأب الروحي لحركة حماس برضا كامل في إيران، وقد بدا هذا الارتياح واضحاً سواء باللهجة التي تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو بالتعليقات والتحليلات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار فى أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في صيف العام 2006م، وقد جاءت المشادة الكلامية التي نشبت بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس فى العام 2009م حول الإعتداء الإسرائيلي على غزة، لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا وإيران، وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين لا تتوقف قدماً وإشادة بهذا الموقف، كان الطلاب الإيرانيون يمطرون السفارة التركية في طهران بالورد والأزهار، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركي أردوغان على أحد الشوارع في طهران. (عبد العاطى، 2010، ص231).

2.3.3 البعد الأمني والعسكري

من ناحية أمنية ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر فى السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني، وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة.

وعند النظر إلى الطرف المقابل، أي الطرف الإيراني فالملاحظ أن الحكومة الإيرانية ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضِل عدم إفساد العلاقات مع تركيا، فقد تجاوزت إيران موقفها الأيديولوجي واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا فالمشكلات الحدودية أو المشكلات المتعلقة بالثورة وما قل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها الآخرين لم تؤثر في علاقتها بتركيا، وكل عام تفد أعداد كبيرة من السياح الإيرانيين لزيارة

تركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية. (عبدالعاطى، 2010، ص 230، 231).

إلا أن معاهدة التعاون العسكري بين أنقرة وتل أبيب فى العام 1996م، أثارت حفيظة الإيرانيين واعتبروها تضر بأمنهم، بالرغم من التطمينات والتبريرات التركية، وفي المقابل كانت تركيا تنظر بعين القلق إلى التجارب الإيرانية على صواريخ شهاب بعيدة المدى، ومحاولة امتلاك القدرة النووية.

طويت الخلافات الماضية حول الورقة الكردية التي استخدمت من الطرفين كلاهما كوسيلة ضغط وحل مكانها خوف مشترك من احتمال قيام دويلة كردية في شمال العراق، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقيام أمريكا باحتلال العراق وانكشاف الدور الإسرائيلي غير الخفي مع أكراد الشمال، كل ذلك جعل أنقرة تحسن في علاقتها بين أطراف المنطقة المتصارعة، وتسعى لتطوير العلاقة مع جيرانها الإيرانيين والعرب وتبقى إيران حاجة تركية، كونها معبراً تجارياً لها إلى الدول الآسيوية مثلما تشكل تركيا المنفذ الرئيسي لتجارة إيران البرية مع أوروبا. (خواجة، 2005، ص 172)

لقد قام رئيس الجمهورية التركية أحمد نجدت سيزير بزيارة إلى إيران في يونيو/لعام 2002م، ولقد أظهر الجو الودي الذي ساد الزيارة أن مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بين طهران وأنقرة قد بدأت، إلى ذلك فإن التعاون الأمني البناء بات قائماً بين البلدين، وكذلك فإن افتتاح قسم لتدريس اللغة والأدب التركيين في جامعة العلامة الطبطبائي في أثناء الزيارة يعكس تطور العلاقات بين البلدين. (مزاحم، 2002، ص 168).

وتعيش في البلدين كلاهما أقليات كردية وهما يتخوفان من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى الطموحات الانفصالية ومن ثم اتفق

الجانبان الإيراني والتركي على التنسيق فـي المجـال الأمنـي لمواجهـة الانفصاليين أكراد، القابعين فى المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، حيث تـم التوقيع على مذكرة تفاهم أمني، توجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليـا للأمـن

المشتركة بين الدولتين، ولم يكشف النقاب عما ورد في المذكرة من تفاصـيل لكـن المعروف أن لتركيا مطالب محددة لدى طهران بشأن وضع مقاتلي حـزب العمـال الكردستاني، حيث تريد تركيا من السلطات الإيرانية التعهد رسمياً بمواجهة مقاتليه. وقد توصلت طهران وأنقرة إلى اتفاق بشأن مكافحة الجريمـة المنظمـة وتهريـب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات وضبط الأمن على الحدود الإيرانية التركية. (العرب، 2004).

بالرغم من التنافس التاريخي الذي ميز هاتين الدولتين فإنه يمكن القول عمليا إن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

1- تأمين الطاقة.

2- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.

3- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا إلى وسط آسيا وجنوبها.

ومن الناحية الأمنية فإن ثمة تقاربا كبيرا فيما يتعلق بوجهات النظر فى السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني.

وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة.

ومن ناحية القضية النووية فقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة في السنوات الأخيرة، وفي كلمة لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية وجه علامة إلى الدول الغربية قائلاً: إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك. (أوغور،www.aljazeera.net،2009)

ومن جهة أخرى فأن إحساس طهران بالاختراق قد تعزز بتعاون تركيا مع إسرائيل في المسائل الأمنية من مثل المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة في سماء تركيا، الأمر الذي سمح لإسرائيل بالوصول إلى الحدود الإيرانية، فعلى سبيل

المثال، وبالرغم من أن قد إيران أبلغت مسبقاً بالعملية العسكرية التركية فى حزيران لعام 1997م، إلا أن المسؤولين الإيرانيين استمروا في لامبالاتهم إزاء العناصر الكردية الهاربة عبر الحدود الإيرانية. وهذا مهد السبيل لإعلان خطة الرد من هيئة الأركان التركية، فإن أسر جنديين تركيين من القوات الإيرانية على أساس عبورهما الحدود في تموز لعام 1997م، ووفاة خمسة أشخاص نتيجة قصف الطائرات التركية، وضع البلدين على شفير الحرب. (أوزدن، شؤن الاوسط، 121-122، 2004).

وجاء في الاحتجاج الأميركي لتركيا أنها دولة في حلف شمال الأطلسي وتتعاون عسكرياً مع إيران فيما يسود الاعتقاد في إسرائيل "أن محوراً جديداً يتطور الآن بين تركيا وإيران والصين ويتجلى أيضا في صفقات السلاح بينهم فيما تقدم الصين لإيران معلومات تكنولوجية في مجال تصنيع الصواريخ" وحسب المصادر الإسرائيلية "احي جانيت" إبان الحرب على لبنان في يوليو لعام 2006م، أنتج في إيران بمعلومات تكنولوجية مصدرها الصين، وقالت "إن تركيا تعمل الآن على تطوير أنظمة صاروخية بالتعاون مع الصين فيما تتعاون الدول الثلاث في إقامة مشروعات لتمديد خطوط نفط من إيران كما تبقى بكين على رأس المعارضين لفرض عقوبات أكثر صرامة على طهران. (a/Fetn.com/vb3/showthread.phd)

وتقيم تركيا البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا، فأولاً، ينتاب تركيا قلق من أن يؤدي ذلك بإيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد في المنطقة، وهي قلقة من أن يؤدي هذا الوضع إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة.

ثانياً أن تركيا تعتبر حصول إيران على السلام النووي عاملاً مهماً يقوي موقفها في التنافس الثنائي غير المعلن بينهما، وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا منذ بدء الأزمة الإيرانية تفادت الوقوف في صف الولايات المتحدة الأمريكية بالمعنى التام، وإلى جانب ذلك عملت على استخدام لغة متوازنة تقول فيها إن النشاطات النووية الإيرانية ذات أهداف سلمية، كما أنها كانت تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص موضوع الأسلحة النووية. (عبالعاطى، 2010، ص 235-236)

3.3.3 البعد الاقتصادي

أولا: تركيا

أعطت حرب الخليج الثانية، زخماً جديداً لسياسة تركيا في المنطقة العربية والشرق أوسطيه، إذ لعبت تركيا دوراً أساسياً على المستوى اللوجيستيكي في الحرب واستفادت على ذالك من المستوى الاقتصادي والعسكرى: حيث بلغ حجم المعونات والهبات العربية التي أرسلت إلى تركيا منذ بدء الأزمة 2.5 مليار دولار، مع التخطيط لفتح الأسواق أمام المصنوعات التركية في المنطقة، وتشجيع الرأسمال العربي على زيادة استثماراته في تركيا، إضافة إلى ذالك حصلت تركيا على مكسب ذي طابع استراتيجي تمثل في إسهام عربي كبير في صندوق الصناعات العسكرية التركية الذي بلغ الرأسمال فية حوالي 3.5 مليار دولار. وقامت الولايات المتحدة في 15 اغسطس من العام 1991م، برفع آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لجزيرة قبرص فى عام 1974م، ومنحتها مساعدات عسكرية إضافية، ناهيك بالطبع عن تعهد الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (عيسى، 2009، ص 76).

وتسعى تركيا لتحسين علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلدان المجاورة فنحن نرى أن إنشاء حزام من التعاون في الجوار يخدم مصالح كـل المنطقـة، كمـا أن التعاون الإقليمي يساعد على تكريس تفاهم البلدان المعنية.

فمنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي وهي بقيادة تركيا تشكل مثالاً ناجحاً للتعاون الإقليمي وقد قدمت هذه المنظمة إسـهامات جوهريـة لتطـوير العلاقـات الاقتصادية والتجارية وتعزيز الثقة المتبادلة وإستمرار في منطقـة حـوض البحـر الأسود. (كارت، 2002، ص 164)

وتستطيع تركيا أن تدعم دورها في النظام الحالي بالتفاعل مع إقليمهـا ومـع المحيط الدولي عن طريق تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، إضـافة إلـى تطـوير علاقاتها الدولية والثقافية والفنية والعلمية والتكنولوجية، فلا بد أن تسير تركيـا فـي

برنامج للإصلاح على المستويات والمجالات كافة وأن تكيف إمكاناتها الاقتـصادية والاجتماعية وقوتها البشرية مع التغيرات العالمية المتلاحقة.

وفي ظل هذا النظام الذي ستتبعه تركيا وفقاً إستراتيجية التفاعل العالمي، لا بد أن تلتزم بتحقيق شروط معينة، وهذه الشروط تعددية مشاركه:

1- ديمقراطية تعددية مشاركة.

2- دولة اجتماعية تقوم على سيادة القانون.

3- دولة تكنولوجية يتم حل المشكلات فيها على أساس معرفة تكنولوجيا.

4- اقتصاد سوق.

5- حماية البيئة (سارة، 2000، ص 13).

وربما أكثرها أهمية يتعلق باتجاه تركيا مؤخراً إلى تطوير علاقاتها في مجالات عديدة من بينها المجالات الاقتصادية مع إسرائيل، التي تشكل الولايات المتحدة القوة الرئيسية نحو ما يسمى بـ (الشرق الأوسط الجديد) كانت زيارة رئيس الحكومة التركية تانسو تشيللر إلى إسرائيل في 3-5-1994 ذات دلالة كبيرة في هذا الصدد ليس فقط لكونها أول زيارة لمسئول تركي على هذا المستوى الإسرائيلي منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبهذه الزيارة بحثت موضوعات عديدة وتوقيع إتفاقات للتعاون الثنائي، ومن هذه الموضوعات إمكانية إقامة للتجارة بين البلدين، ومشروع "مياه السلام" لنقل فائض المياه من تركيا إلى دول "الشرق الأوسط" بما فيها إسرائيل، ونقل حوالي 180 مليون متر مكعب سنوياً من مياه أحد أنهار تركيا إلى إسرائيل وتوقيع اتفاقات تعاون في مجال الإتصالات والبريد والتعاون العسكري وإسهام إسرائيل في تحديث طائرات تركية. (جلال الدين، 1998، 145، 146)

ثانيا: إيران

فإن هيكل التجارة الخارجية الإيرانية وبالتحديد هيكل الصادرات الإيرانية يصنع إطاراً أو حدوداً لفرص تطور الصادرات الإيرانية والعلاقات التجارية الإيرانية مع مختلف دول العالم، وتعتمد إيران على تصدير سلعة أولية رئيسة تشكل نحو 90% من صادراتها، هي النفط وسعر هذه السلعة يتذبذب بشدة من عام لآخر

تبعاً للتطورات في سوق النفط الدولية وفي المؤثرات الرئيسة في حركتها، وبالتالي فإن قيمة الصادرات الإيرانية تتذبذب بشدة من عام لآخر، ونظراً لأن الصادرات الإيرانية من النفط والغاز، تشكل المورد الرئيسى للعملات الأجنبية أو مصدر الغالبية الساحقة من النقد الأجنبي الذي يتاح لإيران فإن تذبذب قيمة الصادرات الإيرانية من النفط يتبعه دائماً، بفارق زمني لا يزيد على عدة شهور تذبذب موازين قيمة الواردات الإيرانية ورغم أن منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك أقرت آلية للحفاظ على أسعار النفط ما بين 22، 28 دولار للبرميل، بما كان سيتيح لإيران تخطيط وارداتها على أساس قيمة وسطية ومستقرة نسبياً لإيراداتها من صادرات النفط. (النجار، 2003، ص156، 157)

ثالثا: علاقات اقتصادية تركية – إيرانية

يشكل هيكل التجارة الخارجية لكل من إيران وتركيا، عاملاً مهماً في فرص توسع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة، وبين واردات وصادرات تركيا من جهة أخرى، كان هيكل التجارة الخارجية لكل من إيران وتركيا عاملاً مهماً في فرص توسع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة، وبين واردات وصادرات تركيا من جهة أخرى، تزايدت إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا وزيادة الواردات الإيرانية منها في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أركان، كان قد عقد اتفاقاً مع إيران في العام 1996، يقضي بقيام إيران بتصدير أربعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا سنوياً لمدة 22 عاما بقيمة تبلغ 22 مليار دولار على الأقل، على أن ينقل هذا الغاز من إيران إلى تركيا، من خلال خط أنابيب، يبلغ طوله 1370 كيلو متراً منها 270 كيلو متراً فى داخل تركيا تكلفتها المبدئية 1200مليون دولار، على أن تتحمل تركيا تكاليف الجزء التركي من خط

الأنابيب، فضلاً عما أبدته من استعداد للإسهام في تمويل بناء الجزء الإيراني من الخط. (العرب، 2004، ص1)

وقعت تركيا وإيران عددا من الاتفاقيات الثنائية تتعلق بإقامة منافـذ حدوديـة جديدة بين البلدين إضافة إلى التعاون في المجال التعليمي والثقافة والشباب.

ووقع عدد من مسؤولي البلدين على الاتفاقيات فـي اسـطنبول حيـث تعقـد اجتماعات بين الجانبين بحضور نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان.

ان الاتفاقيات الموقعة تتضمن إنشاء منافذ حدودية لتسهيل حركة النقل والتجارة على جانب الحدود وتخفيف الضغط على المنافذ الحالية وهي مسألة طرحها الجانب التركي في مناسبات سابقة، وتتضمن الاتفاقيات التعاون في مجال التبـادل العلمـي على المستوى الجامعات، إضافة إلى الثقافة ورعاية الـشباب. (الـصواف، 2010، ص2)

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال الجمهوريـات الإسـلامية فـي آسـيا الوسطى عن روسيا برز عنصر جديد في العلاقات التركية- الإيرانية، وقد تمثل هذا العنصر في المنافـسة علـى ربـط هـذه الجمهوريـات اقتـصادياً بمـشروعاتها الإستراتيجية، خصوصا في مجال مشروعات النفط والغاز.

أما بالنسبة لباقي الدول الإسلامية: دول الخليج العربي ودول المغرب العربـي ومصر ونيجيريا وباكستان وماليزيا – فلا تكاد تكون هناك مشكلة سياسية بـالمعنى الخلافي بين تركيا وهذه الدول، إنما تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول وتأسيس مجموعات اقتصادية معها كمجموعة الـدول الثمانيـة: تركيـا، ومصر، وباكستان، وإيران، وبنغلادش، ونيجيريا، وماليزيـا، وأندونيـسيا، والتـي تأسست في العام 1997م وتحرص تركيا على تصدير منتجاتها وخصوصا المـواد الغذائية وبعض الآليات ومؤخراً الأسلحة إلى هذه الدول واستيراد المواد الأولية منها لا سيما النفط والغاز. (خورشيد، 1999، ص 51)

أما بالنسبة للواردات الإيرانية من تركيا، فإنها محدودة إلى حد كبير، ولا تعبر مطلقاً عن حجم الميزان النسبي للتعامل الاقتصادي بين الدولتين الجارتين، وقد بلغت قيمة الواردات الإيرانية من تركيا نحو 236 مليون دولارفى العام 2000م، بما شكل 15% من قيمة إجمالي قيمة الواردات الإيرانية في العالم الم المشار إلية، وشكل في الوقت نفسه نحو 9% من قيمة الصادرات السلعية التركية في العام نفسه، والحقيقة أن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة الواردات الإيرانية من تركيا، إذ تعد إيران مستورداً كبيراً لكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية المعمرة والغذائية التي تصدر تركيا سلعاً مناظرة لها، كما أن إيران مستورد كبير للقمح والشعير، في حين تعد تركيا مصدراً لهما، وقد بلغ حجم الواردات الإيرانية من القمح نحو 2.8 مليون طن، قيمتها 464.5 مليون دولارفى العام 1998م، في حين بلغ حجم الصادرات التركية من القمح نحو 1.6 مليون طن بقيمة 262.5 مليون دولار في العام نفسه، كما أن إيران استوردت نحو 750 ألف طن من الشعيرفى العام 1998م، بقيمة 71 مليون دولار، في حين صدرت تركيا نحو 1.5 مليون طن من الشعير بقيمة 117.2 مليون دولار في العام نفسه. (النجار، 2003، ص 169)

بعد انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً لإيران في عام 1998، سعى الجانبان، خصوصا في السنوات العشر الأخيرة، للقيام بخطوات ملموسة لتمتين هذه العلاقات وإزالة التشنج والفتور الذي يكتنفها، فعقد البلدان اتفاقيات أمنية للحد من نشاطات المنظمات المناوئة لهما، فضلاً عن التوقيع على اتفاق لبيع الغاز الطبيعي لتركيا، والاتفاق على إنشاء أنبوب لهذا الصدد، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 1،4 بليون دولار فى العام 2001م، ويشكل الُسياح الإيرانيون والمنتوجات التركية المصدرة إلى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركيه، فقد زار تركيا فى العام 2001م نحو نصف مليون سائح.

وكان لوصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في انتخابات العام 2002م، واستمراره في السلطة بعد انتخابات تموز (يوليو) 20007، بالغ الأثر على تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الطرفين.

وقام الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر بزيارة رسمية لإيران في حزيران (يونيو) لعام 2002م، شملت مدينتي طهران العاصمة وتبريز، ذات الأغلبية الأذرية، مصطحباً معه (120)مئة وعشرين من رجال الأعمال و(70) سبعين صحافياً، وقام أردوغان بأول زيارة إلى طهران فى صيف لعام 2004م، وتتالت زيارات الوزراء والمسؤلين بين البلدين، على الصعد كافة، خصوصا الأمنية، في ما يتعلق بالتنسيق المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن عقد اتفاقيات اقتصادية، وآخرها، الاتفاق الذي وقعه من الجانب التركي وزير الطاقة حلمي غُلر، ومن الجانب الإيراني وزير الكهرباء برويز متاح في 2007/1/20م، ويقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين. (أوس، www.voharienet.org)

الفصل الرابع
محددات العلاقة بين تركيا والإيران

1.4 محددات العلاقة التركية الإيرانية على المستوى الإقليمي (التنافس)

تكتسب العلاقات الإيرانية-التركية أهمية مضاعفة لـدى دوائـر المختـصين والباحثين وصناع القرار فى منطقتنا العربية، لأن كلا من إيـران و تركيـا يكـون بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة (الشرق الأوسط)

وتحيط جغرافيا إيران وتركيا بالجغرافيا العربيـة مـن الـشرق والـشمال، فتتداخلان معها بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتـوافر في مناطق جغرافية أخرى .ويضاف إلى تلك الأسباب المهمة سبب إضافي هـو أن إيران وتركيا ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، وانما هما قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحـدود الـسياسية لكليهما.(الديب، 1995: 14)

ولكل هذه الأسباب تتجاوز العلاقات الإيرانية–التركية فـى أبعادهـا الـسياسية والإستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غيـر عـربيين، إذ إن طبيعتهـا الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقـع منطقة الشرق الأوسط. ولئن أمكن -نظرياً و« ستاتيكياً»- اعتبار إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافياً للدول العربيـة، إلا أن هذا الاعتبار يلقى ترجمة فى الواقع، من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج مـن طاقات إيران وتركيا ما يفيد المصالح العربية وتحيد ما قد يطرأ مـن تنـاقض فـي المصالح بينها وبين أي من إيران أو تركيا. ولكن في حالات الغياب العربـي عـن الحضور والفعل، يكون طبيعياً أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من طهـران وأنقـرة لملء الفراغات، وهذا التمدد بدوره يضع الدول العربية في بؤرة الاهتمام الإيرانـي والتركي. تأسيساً على ذلك تعد الأقطار العربية محدداً ثابتاً فـي معادلـة العلاقـات

الثنائية بين إيران وتركيا، باعتبارها جهاز ترمومتراً لقياس درجات التمدد الإقليمـي لهما.(الديجاني، 1995: 28)

شهدت العلاقات الإيرانية-التركية فترات مد وجزر تعاقبت في اتـصال لـم ينقطع منذ مئات السنين، وكأن معطيات الجغرافيا قد أبت إلا أن تكون ناظماً لوتـائر من الشد والجذب، طغت على العلاقات الإيرانية-التركية منذ ما يزيد على خمـسمئة عام. ومثلما كانت الجغرافيا حاضرة في مسار تطور هذه العلاقات، فقد كان التاريخ شاهداً على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة، والعثماني التركـي من جهة أخرى، إذ مثل الشاه عباس الصفوي ذروة المشروع الأول والسلطان مـراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين ولتثبيت هوية معادية للسلطنة العثمانية، فقد عمد السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشيع إيران لتدعيم قدراتها الصراعية مع تركيا بالروافد المذهبية. وكان أن اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالاً دراماية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين فـي القـرون اللاحقـة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حاميـاً لأحـد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعة والدولة العثمانية للسنة)، وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة زهاب الموقعة فى العام 1639 .م ومنـذ ذلـك الوقت أصبح هناك بعد عقائدي للصراع على النفوذ في المنطقة بين الدولة الإيرانية الشيعية والدولة العثمانية السنية ومن بعدها وريثتها الجمهورية التركية. وفـى هـذا السياق لا يفوت أن «المسألة الكردية» ظهرت على إثر خسارة إيران للأناضول في معركة تشالديران أمام السلطنة العثمانية فى العام 1514م، لأن الأكراد أصبحوا منذ ذللك الوقت مشتتين على دول المنطقة بعد أن كانوا منضوين جغرافياً تحت عبـاءة الدولة الإيرانية(بطتيجى، 2009: 39) .

وظهرت بواكير منطقة الشرق الأوسط الحالي ابتداء من العقد الثالـث للقـرن العشرين، فالإمبراطورية العثمانية قد اختفت من الوجود وحلت محلهـا الجمهوريـة التركية، وانتقلت مقاليد الحكم في إيران من يد الأسرة القاجارية إلى يد رضـا شـاه الجندي والضابط وقائد الجيش لاحقاً. أما في الدول العربيـة فقـد عبثـت اتفاقيـة

سايكس-بيكو بملامح جغرافيتها بشكل حاسم وصلاً وقضماً، وضماً وقطعاً، ومثـال تشكيل حدود دول المشرق العربي حاضر وناجز، إلا أنها في الوقت ذاتـه دشـنت الدول الوطنية العربية لأول مرة في تاريخ المنطقة. يبدو الـصراع علـى النفـوذ بالشرق الأوسط والرغبة في التمدد الإقليمي قدراً مـستمراً للعلاقـات الإيرانيـة-التركية، بالرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت تقاربا فى العلاقات بـين البلدين، ولكن دون أن يرقى هذا التقارب إلى مستوى التحالف بين البلدين الجـارين. (مسعد، 2004: 16)

ودخلت العلاقات الإيرانية- التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق فى العام 2003م، إذ اسهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمـصلحة إيـران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر جراء طفور الطموحـات القوميـة الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته الـسكانية الكرديـة. (هاشم، 2004: 56)

وشهدت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا في عقـد الثمانينيـات فتـرة مـن الانتعاش النسبي فى أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، بسبب اضطرار إيـران إلـى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، التي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول 499 كيلومتراً .ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهـر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك. ومرد ذلك أن هـذه المنطقة الجغرافية الممتدة من قازاقستان شرقاً وأذربيجان غرباً، والتي تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، ترقد على ثروات نفطيـة وغازيـة هائلـة، يعتقـد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيـه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الاستراتيجية إقليمياً وعالمياً.(اللباد، 2008)

وكانت تركيا قد وقعت، منذ استقلال دول آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين عن الاتحاد السوفييتي، اتفاقات اقتصادية وثقافية عديدة، توجت باعتماد الصيغة التركيـة للأبجدية اللاتينية كأبجدية رسمية لدول آسيا الوسطى بدلاً مـن الأبجديـة الروسـية

السلافية مع الاستبعاد النهائي للأبجدية الفارسية العربية التي تنازعت إيران مع تركيا عليها، لما للأبجدية من دلالات لغوية وثقافية وحضارية. ومن شأن اعتماد الأبجدية التركية تعبيد الطريق أمام تركيا لتمديد أوصالها الجغرافية إلى تلـك الجمهوريـات، التي تنتمي أجزاء كبيرة منها تاريخياً إلى إيران، إلا إنها تتحدث لغات تنحدر مـن شجرة اللغات التركية.(بطتيجى، 2009: 19)

وفي عصر الرئيس التركي الراحل طرغد اوزال شهدت العلاقات الثنائية بـين البلدين فترة من التفاهم الاقتصادي، أعقبتها فترة من الازدهار النسبي فى العـامين 1995-1996 الذي ترأس فيه نجم الدين أربكان وحزب الرفاه الحكومـة التركيـة. وفي هذا العام وقع البلدان اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى تركيا بقيمة 23 مليـار دولار، وهي الصفقة الأضخم في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجـارين، يمتد بمقتضاها خط أنابيب نقل الغاز من مدينة تبريز الإيرانية حتى مدينة أرضـروم لمد تركيا بالغاز لمدة ثلاثين سنة. وبالرغم من هذا «التقارب النسبي» في العلاقـات الإيرانية -التركية، فإن هذه العلاقات لم تتطور بعد الإطاحة بنجم الدين أربكان مـن رئاسة الوزراء في تركيا بسبب التصادم في منظومة القيم لكل من النظام الـسياسي في إيران وتركيا، وكذلك حدود الأدوار الإقليمية المتاحة لكـل منهمـا.(العكيلـي، 2001: 41)

وجاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في النصف الثاني من التسعينيات متناغماً إلى حد كبير مع «مصالح» الدولة التركية كما تراها المؤسسة العسكرية التي تحرك خيوط سياستها، بحيث بدا هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران. فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلدين، و«ترمومتراً» لقيـاس حرارة العلاقات الإيرانية- التركية، التي تنخفض حرارتها بتفعيـل التحـالف مـع إسرائيل، وترتفع قليلا بتجميده .

أولاً: القضية العراقية:

يقع العراق في الطرف الجنوبي الغربي من قارة اسيا مـن منطقـة تؤلـف جزيرة العرب التي تعد نقطة الوسط للقارات الثلاث أروبا واسيا وافريقيا (الهاشمي، 1993: 4), ويعد الموقع من العناصر الثابتة في الجغرافيه الا ان اهميته هي التـي تتغير فإما ان يفقد أو يكتسب اهميه جديده حسب التطـورات الحاصـلة(الـسماك، 1988: 75).

وحظي العراق بالأهمية النابعة من اهمية الخليج العربي، إضافة الى أن العراق استفاد من اطلالته على البحر كمرتكز قوه اقتصادية فالموانى التجارية تعد مـصدراً اساسياً للاستيراد اضافه الى أنها مركز رئيسي لتـصدير الـنفط والمـواد الاوليـة العراقية.

فاشتراك العراق مع ايران وتركيا، خصوصاً باطلالاته على الخليج العربـي، مما جعل واقع العلاقات بينهما يتسم بالتوتر الذي قاد في بعض الأحيان الى الصدام، فايران تسعى الى مناصفة العراق في هذا النهر الملاحي الرئيسي للعراق في اتصاله بالعالم الخارجي، بالرغم من عقد الطرفين العديد من الاتفاقيـات آخرهـا اتفاقيـة الجزائر فى العام 1975م، التي تم بموجبها تحديد الحـدود النهريـة حـسب خـط التالوك، وكرد فعل الغيت هذه الاتفاقية من النظام الايراني، وخاضت الدولتان حربا استمرت ثماني سنوات (1980-1988) نتيجة رفضها السيادة العراقية علـى شـط العرب، ترفض اي تغيير في رسم الحدود (غولي، 2006: 64).

وبحلول العام 2003 ازدادت أهمية العراق في الادراك الايراني التركي، فعراق قوي ومتحالف مع قوى معادية لسياستها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل سيكون مهدداً لأمنها القومي، ولهذا سعت لاتباع وسائل متعددة لتحقيق اهدافها خصوصاً أن العراق يشهد الان مرحلة يمكن اعتبارها فرصة ذهبية لايران.

ومن بين هذه الوسائل المتعددة، محاولاتها الرامية لمد نفوذهـا فـي داخـل أراضيه بحجة مساندة قيام دولة اسلامية جارة لها، وهي تتعرض للاحتلال المباشر،

وعليه تستطيع حماية أمنها الوطني وحماية أراضيها من محاولات أطـراف دوليـة بالاعتداء عليها باتهامات شبيهة بالادعاءات التي وجهت للعراق قبل مرحلة الاحتلال كالسعي نحو امتلاك السلاح النووي.(عطوان، 2004: 20)

اذن أصبح العراق بحكم جغرافيته المتميزة موضع اهتمام كبير لدى العديد من الدول،مما أدى الى تعرضه لمشاكلات وصراعات متعددة ولفترات طويلة وبدعم من القوى الدولية، خصوصاً مع جيرانه ومن بينهم إيران التـي خـاض معهـا حربـا ضروسا استمرت ثمانية أعوام قادت البلدين لخسائر مادية وبشرية لكـلا الطـرفين (الحسني، 2005: 46).

أن الاهمية التي يمكن أن يخلقهـا الاقتـصاد العراقـي ويـضيفها للاهميـة الاستراتيجية مستقبلاً لايمكن اعتمادها فقط على النفط بالرغم مـن أنـه الركيـزة الأساسية في المرحلة الاولى الاأن الاصلاحات والتغيرات الهيكليه للاقتصاد العراقي التي يمكن أن تساعد في الانتقال للمرحلة الثانية وهي التي يمكن أن تعجـل النمـو والتنمية المطلوبة في ظل الاستفادة أيضاً في كل مرحلة من النفط على أن لايكـون العنصر الوحيدفي بناء الأهمية، إذ إن هناك استيراتجيات اقتصادية مثل الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر تعد من المكونات الأساسية للأهمية الاقتصاديه. ويمتلك العراق موارد اقتصادية أهمها:-

1. النفط

فالعراق يمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة، وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى (112.5) مليار برميل، أي ما يعادل (11%) من إجمالي الاحتياطي العالمي(غولي، 2006: 64).

ويتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة. فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى 15 حقلا. هذا فضلا عن انه يمتلك مساحات غير مكتشفة خصوصا في صحرائه الغربية (عبد الخالق، 2004: 20) وهذا يعني

أنه في ظل غياب بدائل الطاقة الأخرى حتى الآن ولزمن غير منظور،يصبح قادراً ولفترات طويلة على تزويد العالم بالنفط.

الأمر الذي مكن متخذي القرار من مواجهة تحديات كبيرة لعل أهمها فرض الضرائب والاقتراض والاستثمار الأجنبي، وحررتهم من القيود والمشكلات التي يفرضها النقص أو الشح في تلك الموارد.

مع ذلك فان هذه الوفرة أتاحت لمتخذي القرار فرصا للمغامرة لم تكن متاحة لغيره، فكانت مغامراتهم كوارث حلت بالاقتصاد منذ العام 1980م وحتى انهيار النظام السياسي في العراق في نيسان من العام 2003م. هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان احتياطي العراق الهائل يشكل لايران احد المنافسين الرئيسيين بالنسبة لها في مجال النفط فى العالم عموما وفى الشرق الأوسط خصوصا وذلك طبقا لما أعلنه الخبراء في وزارة الطاقة الأميركية.

بما أن العراق يمتلك احتياطياً نفطياً هائلاً ويسعى لزيادة إنتاجه النفطي من (5) الى (7) مليون برميل بحلول العام 2020م، وهذا أقل بالتأكيد من حجم الاحتياطي النفطي الإيراني في العام نفسه. (غولي، 2006: 67) لهذا ترى إيران أن إشعال العراق بحروب طويلة سيسهم في تصدير نفطها وبكميات كبيرة وبالأسعار التي تريدها باستغلال ظروف انشغال العراق فى الحرب فتقوم عوضاً عنه بتزويد العالم بالنفط،باعتبارها من الدول النفطية الكبرى.

وخير مثال على ذلك حرب الخليج الثانية فى العام 1991م، فما ان توقفت صادرات العراق والكويت من النفط سرعان ما اعلنت إيران عن عزمها على زيادة صادراتها البترولية من(3.5) مليون برميل يوميا الى (5) ملايين في عام 1993.

2. يمتلك العراق الى جانب النفط إحتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية الأخرى كما هو الحال مع الغاز الطبيعي، الذي تشير آخر احصائياته الى أن كمية احتياطية وصلت في العام 2003 الى ما يقارب (109.5) مليار متر مكعب، الى جانب الزئبق والنحاس..الخ. (غولي، 2006: 68)

3. ويمتلك العراق إمكانات زراعية يعكسها توافر مساحات شاسعة من الأرض الزراعية. ذلك أن مجموع الأراضي القابلة للاستغلال يزيد على (48) مليون دونم، لم يستغل منها سوى (12.3) مليون دونم، مما جعله يمتلك إمكانات زراعية هائلة.
4. يعد العراق سوقا مهماً لتصريف المنتوجات الإيرانية،خصوصا المنتوجات الصناعية والمواد الغذائية. (موسوي، 2001: 182)

هذا الى جانب ان تجارة الحدود تسهم في الدخول بمشروعات اقتصادية تجمع البلدين، من الممكن أن تعود بنفعٍ كبيرٍ على إيران، خصوصا وأن العراق مقبل على مشروعات إستثمارية ضخمة ضمن إطار مشروعات إعادة الإعمار.

إذن وفي ضوء المقومات الاقتصادية للعراق، و نتيجة للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها ايران، ازدادت الأهمية الاقتصادية للعراق في ضوء الإدراك الإيراني، فهي ترى في العراق فرصةً ذهبيةً أتيحت لها بحكم الجوار الجغرافي لإصلاح اقتصادها الذي يعاني منذ فترات طويلة من التذبذبات.

وبوقوع العراق تحت إحتلال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 9-4-2003م،استمرت الأهمية الاقتصادية للعراق في الادراك الايراني بحكم حاجتها لتوطيد علاقاتها مع الحكومات العراقية الجديدة والقادمة سبيلا لتحقيق اهدافها الاقتصادية، الذى تأتي في مقدمتها تامين الاستثمارات اللازمة سبيلاً لحصولها على اجتذاب المزيد من التمويل لعملياتها وزيادة طاقاتها الانتاجية لتواكب الطفرات الانتاجية،التي تحدث في المنطقة، إذ لن يتم هذا باتأكيد من دون ان يكون لحكومات العراق الجديدة الرغبة في ذلك.

وبالرغم من ان ايران تتمتع بعائدات نفطية كبيرة،وقامت باصلاحات اقتصادية واسعة كتوفير احتياطي مناسب من العملة الصعبة،وقروض خارجية متعادلة،ومكانة اقتصادية ومالية بالمستوى المطلوب في النظام الدولي(الحسني، 2005: 65).

الا انها ترى في العراق ضرورة اقتصادية، خصوصاً وهي تمر بحرب نفسية موجهة ضدها لوضعها في مدار التهديد وجعلها مركزاً مستهدفا بالأخبار الـسلبية

والصراعات المختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والعديد من الـدول الغربية، مما يؤثر بالتاكيد على نموها الاقتصادي الذي يعتمد بـشكلٍ عـالٍ علـى الصادرات، وهذا ما أشارت اليه العديد من الدراسات، وبما ان الصادرات اغلبها او معظمها من النفط الخام، فبالتالي اصبح وفق ما تقدم نموها الاقتصادي مرتبطا الـى حد كبير بالمتغيرات الخارجية.

اذن وفق ما تقدم هذا يعني ان العراق في ضوء الادراك الايراني من المقومات الاقتصادية المهمة التي يجب السعي للمحافظة عليها،إلى جانب الانفتاح والتوافق مع مستجدات الاقتصاد العالمي ومعرفة شروط التعامل التي اعتمـدت فـى الـسنوات الأخيرة ضمن مستلزمات عضوية منظمة التجارة العالمية سـبيلا لتطـوير بنيتهـا الاقتصادية،ودفع البلاد نحو التنمية الاقتصادية الممكنة (فريدمان، 2005، 84).

ثانياً: القضية الكردية:

لسنا بصدد تناول القضية الكردية بكل جوانبها في هذا الجزء من الدراسة، لاتساعها وتعقيدها في المنطقة الجغرافية التي تضم إيران وسوريا والعراق وتركيا وعدداً من الجمهوريات الإسلامية، لذلك نشير إلى جزء بسيط جداً منها بالنظر إلى الموقع الجغرافي المجاور لتركيا والعراق، ووجود الأكراد في الأمتداد الجغرافي بينهما، والأثر في علاقاتهما الدولية وقد شهدت القضية الكردية في شمال العراق تطورات، ولاتزال تتفاعل وتدرج بتشكيل جيش نظامي وصولاً إلى إعلان الدولة الكردية الفدرالية في 4 تشرين الأول عام 1992م، وتناغم سياسة تركيا مع سياسات سوريا وإيران، في رفض أية دولة كردية مستقلة على أي جزء من أراضي هذه الدول، لذا رأت الدبلوماسية التركية في إعلان الحكومة الكردية تجاوزاً للخط الأحمر، فتحركت سريعاً لدى دول الجوار، ودعت كلاً من سوريا وإيران إلى اجتماع تنسيقي في أنقرة في تشرين الثان من العام 1992م، وتكرر في شباط من العام 1993م في دمشق ثم في طهران في حزيران 1993، وقد نجحت في وقف الأندفاعة الأنفصالية لأكراد شمال العراق، بحيث يفشل أي حل تعترض عليه دول الجوار الجغرافي(**كامران**، 2008).

ويعد الموقف التركي في هذا المجال تأييداً للتعاون الإقليمي مـع كـل مـن سوريا وإيران، وإن كان قد تجاهل الطرف الأهم وهو العراق. ولاتـزال القـضية الكردية في العراق بعيدة عن الحل، بالرغم من الظروف الملائمة لها، مثل الحماية الأمريكية والتأثير الإسرائيلي والدعم التركي، من أجل منع نفـوذ حـزب العمـال الكردستاني في المنطقة (أوجلان، 2003: 426).

ودخلت العلاقات الإيرانية- التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق فى العام 2003م، إذ أسهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضةً للخطر جراء ظهور الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية .كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع موازين القوى الإقليمية عموماً وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين وكذلك ظهور دور الأكراد في شمال العراق والسلطة المركزية فى بغـداد، أدت كلهـا إلى تزايد النفـوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي(العارضي، 2004: 14) .

وأدى احتلال العراق إلى نتيجة واضحة في التنافس الإيراني - التركي، مفادها أن الطرفين الأميركي والإيراني صارا الأقوى على الساحة العراقية؛ فالأول يحتل العراق عسكرياً، والثاني يحكم ويتحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء. كلاهما لا يستطيع إزاحة الآخر، طهران لا تملك الأدوات العسكرية لذلك، أما واشنطن وإن سيطرت عسكرياً فإنها تعاني مأزقاً مستحكماً متمثلاً في تصاعد عمليات المقاومة، ولا يمكنها إزاحة حلفاء إيران من المشهد السياسي(غولي، 2006: 44) .

ولم يكتفِ حلفاء إيران بتصدر واجهة المشهد السياسي في ظل الاحتلال، بل تحولت ميليشياتهم العسكرية إلى نواة للتشكيلات النظامية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع. القوى الإقليمية غائبة عن المشهد، فالدول العربية الرئيسية ودول

جوار العراق لم تنجح في الوصول إلى تصور مشترك بشأن العراق، بسبب الضغوط الأميركية المتوالية عليها، والتي همشت مصالحها الإقليمية المشروعة. وفق هذه الخلفية، يمكن اعتبار أن مستقبل تطور العلاقات الإيرانية-التركية في الفترة القليلة المقبلة، يبقى رهناً بتصارع مجموعة من العوامل فيما بينها، ويتصدر هذه العوامل التناقض في الأفكار المؤسسة لأدوار كل من النظامين السياسيين في طهران وأنقرة، وكذلك بقدرتهما على لعب دور حاسم في تجذير التباعد بينهما(الربضي، 2010) .

ومن جملة هذه العوامل أيضاً التنافس التاريخي للبلدين على النفوذ في المنطقة، وتصادم المنظومة الفلسفية والقيمية لكل منهما، والمواقع المتناقضة في التحالفات الدولية. وتشترك طهران وأنقره في حقيقة أنهما تمتلكان موقعاً جيو-استراتيجياً مهماً في المنطقة، لكنهما أيضاً تعانيان سوياً عدم وجود إطار مؤسسي يجمعهما مع الدول العربية في منظومة إقليمية وأمنية مشتركة، وإن كانت تركيا تستعيض عن ذلك بالانخراط في حلف الناتو والتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، أما إيران فلم تتمكن من الانخراط في أي منظومة إقليمية أو دولية، وعلاقاتها الدولية مع روسيا والصين لا ترقى إلى مستوى علاقات تركيا بالغرب، ناهيك عن وضوح التفوق الأميركي على نظيريه الروسي والصيني في حلبة السياسة الدولية(الرمضاني، 2005: 12) .

كما أن الأكراد في العراق يضعون تركيا في مرتبة الخطر الأول على طموحاتهم القومية، ويتمددون في شمال العراق لعزل تمدد تركيا نحو العراق، وفي الوقت نفسه يكرسون تحالفهم الدولي مع واشنطن حليفة تركيا، بما يجعل الأخيرة مكبلة اليدين تجاههم. وبالتوازي مع ذلك، يلعب الأكراد دور العازل الجغرافي لتمدد تركيا الإقليمي في العراق، بانتشارهم على كامل الحدود العراقية-التركية المشتركة وبغطاء أميركي سياسي وعسكري، ومع تحييد دور تركيا والخواء الإقليمي الذي تشهده المنطقة بسبب غياب الدور العربي الملتحق بالدور الأميركي قسراً، لا يتبقى على الساحة العراقية سوى اللاعبين الأساسيين واشنطن وطهران.

كان الدور الإقليمي، ولايزال، هاجساً يسكن قلوب حكام إيران منذ تأسيس دولتها الحديثة، ومحاولة مد نفوذ إيران إلى العراق مثل دوماً «ترمومتراً «لقياس قدراتها الإقليمية. وهكذا حفر الشاه عباس -ولو بالمكنسة والعملة المعدنية- طموح بلاده التاريخي في جنوب العراق، وتوقها الأزلي إلى لعب دور إقليمي، كان النفوذ في العراق ولايزال شرطه الأساس(روبرت، 2003: 33) .

أما الجمهورية التركية، وريثة الدولة العلية العثمانية، فلها ارتباطات أخرى تاريخية بالعراق، خصوصاً بالتركمان في شماله، لكن حلفاء تركيا من التركمان لا يرقون من حيث العدد أو الإمكانات إلى مستوى الأكراد، ناهيك عن شبكة التحالفات الإقليمية والدولية للأخيرين(أوراق تركية معاصرة، 2002: 6) .

وهكذا ففي مقابل معسكر إقليمي تقوده إيران ويشمل الأحزاب الكردية والشيعية، لا تبدو مروحة التحالفات التركية دائرة إلا على اختيارات محدودة من التركمان أولاً، وبالاشتراك مع دول عربية أخرى من الأحزاب السنية العراقية ثانياً .

كانت السياسة الإقليمية لتركيا في العراق –وما زالت حتى كتابة هذه السطور- في مأزق، بسبب تزايد الثقل الإقليمي الإيراني هناك، وهكذا عدات طهران نتيجة السباق الإقليمي بينها وبين أنقره، بعد أن كانت الكفّة تميل لمصلحة الأخيرة بعد أن حسمت الصراع على طرق نقل أنابيب النفط من بحر قزوين وآسيا الوسطى لمصلحتها.(العلي، 2007: 19)

ومن الواضح أن القضية الكردية في العراق ستتطور، وتركيا تقوم بإجراء حسابات مع العديد من الأطراف، لصالحها وصالح حلفائها على حساب الشعب والأرض العراقية.

1.1.4 العلاقات التركية ـ الأمريكية

حين قامت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأخذت الولايات المتحدة تقيم الأحلاف للإطاحة بالاتحاد الـسوفيتي، ومحاصـرته ودرء خطرة والاستعداد لأية مواجهة عسكرية محتملـة، رافـق ذلـك إن الاتحـاد

السوفيتي أخذ يطالب تركيا بمقاطعتي " قارس واردهـان، وأخـذ يهـدد باحتلالهـا بالرغم من أن اتفاقية أنقرة التي عقدت بين تركيا وروسيا، عقب الحـرب العالميـة ونصت على أنهما مقاطعتان تركيتان، وحينئذٍ أصبح الجو مهيئاً لإدخال تركيا فـي حلف شمال الأطلنطي ناتو (NATO). الذي وضع تركيا في خط الدفاع الأول أمـام الاتحاد السوفيتي مقابل معونات عسكرية واقتصادية بدأت تتدفق على تركيا، بموجب مشروع مارشال مما أحدث تطوراً في مستوى معيـشتها، وتقـدماً فـي قـدراتها العسكرية، وكان من الطبيعي أن يكون ثمن ذلك أن تستجيب تركيا لكل ما تطلبـه أمريكا من خطوات سياسية وقواعد عسكرية وأحلاف واتفاقيات، بغض النظر عمـا يكون لذلك من تداعيات سلبية على جيرانها، وعلى المنطقة التي تقوم فيهـا دولتهـا وعلى العالم الإسلامي الذي تنتمي إليه(خليفة، 2005: 107).

لكن هذه العلاقات شهدت أبعاداً أخرى مثل ما حدث في العام 1962 / فـإن العلاقة بين البلدين شابها نوع من التوتر، بـسبب أزمـة الـصواريخ الكوبيـة، إذ عرضت أمريكا على الاتحاد السوفيتي نقل الصواريخ من تركيـا، مقابـل سـحب الصواريخ السوفيتية من كوبا، إذ أصبح واضحاً لدى الأتراك أن الأمريكان يفضلون مصالحهم وأمنهم على مصالح حلفائهم. والأزمة القبرصية 1963 ـ 1964 التـي أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين، إذ انذرت أمريكا تركيا بعدم غزو الجزيـرة، وفي أعقاب الغزو التركي فى العام 1974 للجزيرة، تدهورت العلاقة بـين البلـدين وأصابها شيء من الفتور برفع الخطر العسكري على تركيا، في أعقاب سقوط الشاه في إيران، وتدهور الأوضاع الأمنية في تركيا منذ مطلع العـام 1979م، وأواخـر العام 1980م، وشعور الولايات المتحدة بالقلق من عدم قـدرة الحكومـة التركيـة السيطرة على التطورات الداخلية في تركيا لذلك أمدت الولايات المتحدة تركيا بنحو (2250) مليون دولار، تم دفعها بين سنتي 1980، 1985 وهي مساعدات عسكرية واقتصادية، لتخفيف الأزمة الداخلية في تركيا. وبعد الانقلاب العسكري فـى العـام 1980 تطورت العلاقات بالتوجه الجديد لتوركوت أوزال (مراد، 2002: 16).

كما وقعت تركيا والولايات المتحدة في 16 آذار 1987 اتفاقاً، يقضي بتجديد معاهدة التعاون الاقتصادي والعسكري حتى العام 1990م أما فى أثناء غزو العراق الكويت في 2 / 8 / 1990، وما تركه هذا الغزو من تداعيات على الخارطة الإقليمية، وتعزيز مكانة تركيا وقواعدها بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، خصوصا أثناء الهجوم الأمريكي على العراق، وقد وصل الطرفان أن تطابقاً حقيقياً في السياسة الإقليمية، بالرغم من أن ذلك مكلف اقتصادياً بعض الشيء على تركيا، بعد توقف انبوب النفط العراقي عبر تركيا، إلى جانب قطع طريق المرور التجاري المهم نحو الخليج العربي، واستبدال ذلك بمعونات اقتصادية كانت مهمة لتركيا على المستوى السياسي. وأول المشكلات التي من الممكن أن تؤثر في هذه العلاقة، هي المشكلة الكردية سواء كانت داخل تركيا أم في العراق وظلت تركيا واثقة في الوعود الأمريكية السابقة بعدم منح الفرصة لأكراد العراق إعلان دولتهم المستقلة في شماله فجاءت مشاركتها في حرب تحرير الكويت، التي أسفرت عن تحريك المسألة الكردية نسبياً في غير مصلحتها، بعدما سمح لأكراد العراق بأن يكون لهم وضع خاص يعزز من الحكم الذاتي، وقد تجلت حاله اهتزاز الثقة بين أنقرة وواشنطن، بشأن المسألة الكردية في الحرب الكلامية، بين انقرة والزعامات الكردية في شمال العراق، وهي الحرب التي بدأت مع إعلان أكراد العراق، عن أحقيتهم في منطقتي كركوك، والموصل العراقيتين(عبد الفتاح، 2002: 137).

والحاجة التركية لأمريكا ستعزز أكثر، إذا امتنعت دول الاتحـاد الأوربـي بقبول تركيا، وعندئذ تدرك تركيا بأنه من الواجب عليهـا التوجـه نحـو أمريكـا للتعويض عن هذا النقص، وهذا ما تعمل عليه الاستراتيجية الأمريكية بشأن أبعـاد تركيا عن الاتحاد الأوربي، وتضغط على تركيا مثلما تضغط عليهـا دول الاتحـاد الأوربي، بشأن حقوق الإنسان ومشكلة الأكراد (نهرين، 2004: 248).

وتستخدم أمريكا هذه الورقة للضغط على تركيا، في حاله تردد تركيا أو رفضها المشاركة في المشروعات الأمريكية في المنطقة.

أما العلاقات التركية ـ الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، فقد وصلت إلى التحالف الدولي، الذي شكلته الولايات المتحدة، وكانت أولى مهمات هذا التحالف هي التدخل العسكري في أفغانستان، لتحقيق هدفين، أولهما إسقاط حكم طالبان وثانيهما مطاردة فلول تنظيم القاعدة، وقد شاركت قوات تركيا في هذا التحالف، وكانت القوات التركية أولى القوات المقتدمة، وتحاول أمريكا الضغط على مؤسسات التمويل الدولية، من أجل إقراض تركيا لإصلاح الخلل الاقتصادي الذي تعانيه (إبراهيم، 2006: 233).

أما على المستوى الدولي فلم تلق سياسة الانتـشار الإقليمـي لتركيـا، أيـة معارضة أمريكية أو غربية عامة، بل على العكس لقد دعمـت الولايـات المتحـدة وباركت الاتفاقات التركية ـ الإسرائيلية، واتخذت الولايات المتحدة وإسرائيل مـن تركيا معبراً نحو التوسع المستقبلي في المنطقة، وبعد دخول القوات الأمريكية إلـى العراق واحتلاله، سيؤدي إلى تغير شكل الوجود الأمريكي في المنطقة، إذ كـشفت معلومات عن أن الولايات المتحدة، تنظر في إعادة نشر قواتها بحيث يكون العـراق هو القاعدة، لوجودها العسكري في المنطقة ونقطة انطلاقها، نحو بناء نظـام أمنـي إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط، وبدأت تتضح أبعاد هذه الاسـتراتيجية فـي شهر مايس 2003، بالتخطيط لإقامة قواعد عسكرية فى العراق وتخفيض الوجـود العسكري في الدول المجاورة ومنها تركيا، إذ سحبت 30 طائرة، من مجمـوع 80 طائرة مقاتلة موجودة في قاعدة أنجرلبك التركية، وسحبت ما يقارب مـن نـصف العسكريين الموجودين هناك، البالغ عددهم 4500 جندي(خليل، 2004: 245).

وتحمل هذه الاستراتيجية في طياتها دلالات ومعانٍ عديدة لها أثرهـا علـى العلاقات الدولية قد تشهد مداً وجزراً مرتبطاً بمصالح الدولتين، فالولايات المتحدة لها وجود مباشر في العراق وتركيا، بحكم موقعها المجاور المنفتح دائماً على التطورات والأحداث التي تجري، أما ما يخص العراق فإنه يقع ضمن المجال الحيوي لتركيـا خاصة، وأن الكثير من المسائل تربطهما معاً، مثل المسألة الكردية والمياه ومـشكلة

كركوك، وأثر تركيا في منطقة الشرق الأوسط، لكن الدولتين تدركان حاجة إحداهما إلى الأخرى.

2.1.4 العلاقات الأمريكية الإيرانية

تميزت العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية فى العام 1979م بالشك والريبة والصدام منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر أطلق الأمام الخميني على الولايات المتحدة (الشيطان الأكبر) فقد وقفت إدارة كارتر مع الشاه حتى آخر لحظة وتنكرت الولايات المتحدة لرجال الدين وعندما وصل الخميني إلى الحكم في إيران اتهم الولايات المتحدة بأنها وراء محاولة إسقاط الثورة في دفع العراق على شن هجومه على إيران. وعندما جاء ريغان إلى السلطة في العام 1981م حاول مد الجسور وفتح قنوات الاتصال مع الثورة الإيرانية، التي كانت إحدى أهداف إدارة ريغان إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين حيث أدى التقارب الإيراني الأمريكي الذي كان يتم في قنوات سرية إلى فضيحة (إيران جيت) التي كان لإسرائيل دوراً فيها (الزين، 2007).

وقد أدت الأوضاع السابقة إلى ردة فعل أمريكية بتجميد الأرصدة الإيرانية في المصارف الأمريكية ومن ثم فرض سياسة الاحتواء على إيران وفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران ومن هنا كان الخلاف بين واشنطن وطهران حسب وجهة النظر الإيرانية يعود للمسائل العديدة التالية (الزين، 2007: 96-99):

1- تجميد الأرصدة الإيرانية في المصارف الأمريكية منذ أزمة الرهائن الأمريكية فى العام 1979م والتي تقدر قيمتها بحوالي 12 مليار دولار أمريكي وتعتبر طهران أن الإفراج عن هذه الأرصدة شرط أساسي لتطبيع العلاقات مع واشنطن.

2- التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية الإيرانية، وخصوصاً التدخل الاستخباراتي ودعم المعارضة الإيرانية المسلحة وتضع الحكومة الإيرانية

وقف هذا التدخل في مقدمة شروطها للتقارب مع الولايات المتحـدة، ويمثـل ذلك بالنسبة إليها دليلاً على تبديل السياسة الأمريكية العدوانية تجاهها.

3- الحظر التجاري والتكنولوجي والعسكري الشامل المفـروض علـى إيـران تدريجياً منذ العام 1993م الذي يزعزع استقرارها الاقتصادي ويعوق إعـادة بناء قدرتها العسكرية الدفاعية التي دمرت فى الحرب مـع العـراق وتـرى طهران في هذا الحظر حرباً اقتصادية أمريكية معلنة ضدها وتعد أول خطوة ينبغي أن تبادر إليها واشنطن كدليل على حسن نية تجاه إيران تتمثل في إلغاء هذا الحظر.

الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج الذي تعارضه إيران لأنه يهـدد أمـن المنطقة وسيادتها وتطالب بأن تتولى الدول المطلة على الخليج حمايـة أمنـه بالتعاون المشترك فيما بينها.

4- المعارضة الأمريكية لمرور أنابيب نفط بحر قزوين والغاز مـن دول آسـيا الوسطى عبر إيران. وهي جزء من الحظر الاقتصادي الأمريكي على إيران أما على الجانب الآخر فقد كانت الإدارة الأمريكية تطرح العديد من الأسباب التي تبرر سياستها العدائية تجاه الإقران والعقوبات الاقتصادية التي تفرضـها عليها وقد كان أبرز الاعتراضات الأمريكية على السياسات الإيرانية يتمثـل فيما يلي:

وتشترط الولايات المتحدة تغيير إيران سياستها في هذا الشأن أي التخلي عن قيامها:

أ- بأعمال إرهابية ودعمها لهذه الحركات وذلك من أجل تحسين العلاقات بين البلدين.

ب- المعارضة الإيرانية لعمليـة التـسوية العربيـة – الإسـرائيلية وموقفهـا الأيديولوجي السياسي الرافض لوجـود إسـرائيل. لـذلك تـرى الإدارة الأمريكية في التحالف الإيراني السوري دعهماً للحركات الإرهابية وعرقلة لعملية السلام في الشرق الأوسط مما يجعل في طليعة أهـدافهافتح إلبـاب

التي تحول دون تغير السياسة الأمريكية تجاه إيران ودون الـشروع فـي حوار مباشر لاستئناف العلاقات.

ج- السعي الإيراني لامتلاك أسلحة الدمار الشامل خصوصاً الأسلحة النووية يمثل بالنسبة للولايات المتحدة تهديداً كبيراً لأمن المنطقة واستقرارها وللمصالح الأمريكية فيها وتهديداً لأمن إسرائيل وتفوقها النوعي.

د- اتهام الإدارة الأمريكية الحكومة الإيرانية السعي لتصدير الثورة الإسلامية لدول المنطقة وقلب الأنظمة الحليفة لها.

هـ- الاتهامات الأمريكية بانتهاك حقوق الإنسان والحريات فـي إيـران والتـي تراجعت نسبياً بعـد انتخـاب الـرئيس خـاتمي وإصـلاحاته الـسياسية والاجتماعية إلا أنه يمكن الملاحظة أن المسائل الخلافية الأساسـية بـين إيران والولايات المتحدة هي المتعلقة بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري وهو ما يجعل تسوية هذه المسائل عملية معقدة نتيجة ارتباط المصالح الأمريكية بالمصالح الإسرائيلية.

هذه الحجج والمبررات التي تستند إليها الولايات المتحدة في إتباع مثل هذه السياسة تجاه إيران تحول دون قيام حوار بين البلدين فهذه الحجج تقلل أولاً من أهمية إيران الاستراتيجية والاقتصادية وترى بأنه في وسع الولايات المتحدة أن تتجنب الوفاق مع إيران من دون أن تتعرض لخسارة كبيرة في مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وتشير أيضاً إلى أن محاولات الوفاق الإيراني الأمريكي ستكون عميقة بالنظر إلى طموحات رجال الدين الحاكمين في إيران الساعية لتصدير الثورة والمزعزعة لاستقرار المنطقة والمعادية للأمريكيين.

إلا أنه يمكن القول بالرغم من هذه المعوقات إلا أنه من مصلحة الطرفين تطبيع العلاقات ويمكن إدراك رغبة وقناعة الحكومتين الأمريكية والإيرانية بضرورة استئناف العلاقات إلا أن المعارضة الإسرائيلية التي يقودها اللوبي الصهيوني في واشنطن يمثل عائقاً رئيسياً في وجه التقارب (الزين، 2007، ص96-99).

ثالثاً: القضية الفلسطينية:

أنشغل العرب عقوداً طويلة فى الكفاح من أجل تحرير فلسطين، وبالنظر إلى سلبية الموقف العربي والأطراف الدولية تم التحول عن الهدف، بتصورات سياسية وخطوات عملية، نحو تسوية عربية إسرائيلية وضمن شروط أمريكية إسرائيلية.

وعند عقد مؤتمر فاس أو ما يسمى مبادرة السلام العربية، التي إعترفت الأنظمة العربية بقرارات الشرعية الدولية، وما تلا ذلك من اعتراف بإسرائيل واستعداد هذه الدول للصراع بالطرق السلمية، وبعد عشرات اللقاءات والمؤتمرات والاتفاقيات العلنية والسرية، أجبرت أمريكا الخصوم على الجلوس علناً على طاولة المفاوضات في مدريد أولاً، ثم في أوسلو وتم توقيع إتفاق إعلان المبادىء بين الفلسطينين والإسرائيليين، الذي قامت على أساسه منذ العام 1994م سلطة الحكم الذاتي في مناطق من الضفة والقطاع،وبعد خمس سنوات من الحكم الذاتي المزعوم. ومع أقتراب شهر آيار فى العام 1999م تاريخ نهاية المدة المحدودة لأتفاق إعلان المبادىء، وبداية التفاوض على قضايا الوضع النهائي، أصبح حديث الساعة فلسطينياً هو موضوع الدولة الفلسطينية (أبراش، 2004: 44). وهو أمر لايزال يدور في أحداث السياسة، ولسنا بصدده الآن وإنما مجرد الأشارة إلى أثر العلاقات التركية الإسرائيلية في ذلك:

وطلب زعماء إسرائيل وفلسطين من تركيا أن تكون وسيطاً في التسوية، وقام رئيس وزراء تركيا مسعود يلماظ بجولة استثنائية ومثمرة إلى إسرائيل وفلسطين والأردن فى العام 1998م إبان المحادثات تم التوقيع على عدد من الأتفاقيات ومساعدة فلسطين بما يقارب الى 50 مليون دولار، وقدر رئيس وزراء الأردن حالياً التعاون التركي - الإسرائيلي في مجالات عديدة ((نحن مستعدون لدعم كل الجهود التركية من أجل التوصل إلى استئناف العملية السلمية، وأشار في الجلسة المغلقة لوزراء خارجية دول الجامعة العربية في أيلول لعام 1998 في القاهرة، إلى أن التعاون بين إسرائيل وتركيا لا يمكن أن ننظر إليه كخطر يهدد العالم العربي)) (ايفانوفا، 2002: 272).

إن مناقشة الحركات الانفصالية في الوطن العربـي تتكامـل مـع التجزئـة الإقليمية، ويمكن أن نجمل أبعاد هذه الحركات على النحو الآتي:

وهكذا قد تتطابق أبعاد السوق التركي الإسرائيلي ومواقفها والمسألة الكردية، والدليل على ذلك ما يلي:

إبأن زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى إسرائيل في 1996/3/11م، وجه نقداً شديداً إلى سوريا متهماً إياها بدعم الثوار الأكراد، إذ أعلن ((أن سوريا تقف وراء الإرهاب في بلادنا))، وقد ردت سوريا على هذا الكلام بأن إسرائيل تستخدم تركيا لتهديد سوريا، وفي 1997/4/9م إقترح ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلية، على المسؤولين الأتراك فى أثناء زيارته لتركيا، إلى تعاون تركيا وإسرائيل ضد سوريا لضمان الإستقرار في المنطقة (درويش، 2002: 191).

فيما يلي نعرض لأقوال من كلام عبد الله أوجلان:

((ليس لإسرائيل الحق في أن تقدمني إلى تركيا، في سبيل تأسيس توازنها الاستراتيجي عن طريقها. لقد لعبت إسرائيل دوراً بارزاً في تجريدي عن العالم وتسليمي) (أوجلان، 2003: 493).

(لقد كان لتحالف إسرائيل وتركيا فى العـام 1996، وعلاقـات تركيـا مـع المنظمات الكردية والتركمانية في شمال العراق، التي تمـت فـى المـدة نفـسها / المحتوى ذاته / فقد كانت أهم مادة في أتفاقية الحكم الذاتي للأكراد، التي وقعت فـي واشنطن في 17 أيلول لعام 1998م، تعبر عن الموقف المعـادي لحـزب العمـال الكردستاني ...، فقد تحقق أتفاق مصالحة مشابهة في نهاية العـام 2000م، مقابـل قائمة طويلة من التنازلات التي قدمتها تركيا ...، كما كان يعطي الضوء الأخـضر لعمليات العملاء الكرد والخبراء التقنيين الإسـرائيليين كافـة)(أوجـلان، 2003: 476)

قاومت الحركة الكردية في العراق السلطة المركزية، منذ نشأة الدولة العراقية وحتى اليوم، وارتبطت بالدول الأجنبية ضد المصلحة الوطنية العراقية. إرتبطت الثورات وحركات العصيان في العهد الملكي والعهد الجمهوري بالأتحاد السوفيتي

أيام حكم ستالين، ثم بشاه إيران ثم بأمريكا ثم بحزب البعث، ثم إسرائيل وتركيا وإيران، وأخيراً مساعدة أمريكا في إحتلال العراق(صابر، 2004: 564).

وتتأثر صناعة القرار في تركيا فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني بثلاثة محددات رئيسية؛ أولها الخلفية الإسلامية والحضارية والتاريخية التي تربطها بفلسطين. وثانيها الخلفيات السياسية والجيوستراتيجية. وثالثها الخلفيات الاقتصادية، حيث يشكل المحددان الثاني والثالث عناصر مهمة في إدارة مصالحها وتحديد اولوياتها في المنطقة. وبشكل عام هناك عدد من العوامل التي تحدد الموقف التركي:

1. أن القضية الفلسطينية موجودة في الأساس في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، ورفضه إعطـاء أرض في فلسطين لاقامة دولة لليهود عليها، وصولا إلـى عهـود الحكومـات العلمانية المتعاقبة حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف فيها ضد العـالم العربي. بل ان العديد من المواقف التاريخية اتخذت في عهد قيـادات علمانيـة، مثل تخفيض العلاقات الدبلوماسية مع "اسرائيل" في نهاية 1981 في عهد نظـام الانقلاب العسكري. كما ان رئيس الحكومة بولنت أجاويد، المعـروف بتـشدده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية، كان الحاضن لمنظمة التحرير الفلـسطينية في السبعينيات وأول من وصف ممارسات "إسرائيل" بالإبادة في العـام 2002م. (رضوان، 2004: 44)
2. إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعـت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني. ووصـلت إلى حدود قصوى عرضت وضع الحكومة التركية إلى ضغوط شديدة من الخارج من دون ان تنحني أمامها. وكانت تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحـضور الواسع للقضية الفلسطينية في ضمير الشعب التركي. وهـو مـا دفـع رئـيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان للقول مرة "إنه عندما يتخذ قـراراً فـي السياسة الخارجية، فانما يصغي لصوت الشعب المؤيد كلية للقضية الفلسطينية." (مصطفى، 2002)

3. إن سعي تركيا لتكوين دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الاقليمية والعالميـة اتخذ آليات لا تتصل فقط بالبعد الاسلامي والعمق الحضاري في سياسة حـزب العدالة والتنمية، بل أخذ في الاعتبار التجاذبات والاسـتقطابات الموجـودة فـي المحيط الإقليمي لتركيا.(وهبي، 2001)
4. إن أهم شروط الدور الوسيط أن يكون على علاقة جيدة مع الجميع، وان يكـون بالتالي موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة. وقد نجحت تركيا، من دون شـك، في ذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، إذ حافظـت فـي ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع "اسرائيل"، وعلى استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري(كرامر، 2001).

الفصل الخامس

القضية النووية الإيرانية ومدى تأثيرها على العلاقة بين تركيا وإيران

1.5 الملف النووي الإيراني

يعود التاريخ النووي الإيراني للعام 1960م حين كانت إيران ذات علاقة قوية وايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فَفِي غضون العام 1960م وبمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية. إلا إن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب إلا العام 1967م عندما أُلحقَ بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية. وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية من جامعة طهران أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعلاً صغيراً بقدرة 5 ميغاواط لأغراض البحث. وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك(عبدالوهاب، 2004).

يعود التاريخ الايراني مع الطاقة النووية يعود العام 1974م حيث أنشأ الشاه المنظمة الايرانية للطاقة الذرية وفي العام نفسة تم توقيع عقد بين ايران والولايات المتحدة مدته عشر سنوات ينص على تزويد أميركا لإيران بالوقود النووي، وقعت عقوداً مع كل من المانيا في العام 1976م وفرنسا في العام 1977م وقبلها بسنتين كانت ايران قد اشترت حصة 10% من أسهم شركة Eurodif الفرنسية لتخصيب اليورانيوم. وبعد قيام الثورة الإسلامية في ايران وإعلان الجمهورية الإسلامية أعلن الإمام الخميني بأن امتلاك الطاقة النووية هو محرم شرعاً فأوقف البرنامج النووي الإيراني ثم ما لبث أن عاد وأحياه من جديد في العام 1984، وإن امتلاك الطاقة النووية أو السلاح النووي ليس بالأمر اليسير والسريع فالوصول الى هذا المبتغى يتم بعد مرور سنوات طويلة في عمليات البحوث لذلك فإن ايران عملت جاهدة على إقامة مراكز عديدة للأبحاث منذ بدء برنامجها النووي في سبعينَات القرن الماضي نذكر منها(وبول، 2009):

1. مفاعل أبحاث يعمل بالماء الخفيف بقوة 5 ميغاواط في طهران.
2. مفاعل يعمل بالنيوترات بقوة 27 ميغاواط في اصفهان.
3. بناء محطتين بقوة 1300 ميغاواط في بوشهر.
4. إقامة مركز للأبحاث النووية في منطقة أميرآباد.
5. والحصول في العام 1978م على أربع أجهزة تعمل بالليزر لتخصيب اليورانيوم.

إن احتلال افغانستان والعراق وإقامة قواعد أميركية في دول أسيا الوسطى والوجود الأميركي الدائم في منطقة الخليج العربي يشكل تهديداً للأمن القومي الإيراني ولمصالحها الجيو – استراتيجية في المنطقة على المدى البعيد، بالرغم من أن ايران قد ساعدت الولايات المتحدة في غزوها لأفغانستان والعراق وذلك بهدفٍ ايراني للدخول الى هذه البلدان التي كانت تعد معاديةً لها وبالتالي تعزيز النفوذ الإيراني فيها لأنها تمثل العمق الإستراتيجي لها أو ما يصطلح على تسميته "حدائق التجارب"، إلاّ أن الوجود الأميركي الدائم في هذه المناطق يزعج ايران (العجمي، 2006).

الخوف الإيراني من ضربة عسكرية أميركية لها، فإيران تعلم بأن تجاوزها للخطوط الحمراء الموضوعة لها على الصعيد النووي وعلى صعيد سياساتها وممارساتها في بعض دول المنطقة سيؤدي حتماً الى هكذا نتيجة. لدى إيران مثال حي لا يزال ماثلاً أمامها، إذ إن الضغوط الأوروبية والاحتجاجات الشعبية العالمية وعدم موافقة الأمم المتحدة جميعها لم تردع أميركا عن اتخاذ قرار منفرد بالحرب على العراق وغزوه واحتلاله، لذلك فإن مراهنة إيران على الدول الأوروبية لمنع أي عمل عسكري أميركي يستهدفها لن تكون مجدية. وإن تزايد الضغوط الداخلية من أجل خلق فرص جديدة للتعاون مع أميركا، دفع النظام الى جعل الطموحات النووية هي النقطة المحورية للخلاف مع أميركا،وبالتالي فإن المضي في البرنامج النووي سيؤدي لتوحيد الصف الداخلي وشد إنتباه الجميع نحو هواجس الخطر الخارجي. واعتقاد ايران بأن دورها التاريخي في المنطقة يحتم عليها تصحيح الخلل في

موازين القوى الذي يتمثل فى إمتلاك ثلاث قوى اقليمية للسلاح النـووي، ودخـول العامل العرقي والإثني والقومي والديني على خط البرنامج النووي وهذا الإخـتلاف بين ايران وباقي دول وشعوب المنطقة على هذه الصعد يخلق لديها التخـوف مـن امكانية الإضطهاد أو الإعتداء عليها. فجميع الطوائف الكبرى في المنطقة لدى الدول التي تمثلها سلاح نووي إلا إيران "وذلك بإعتبارها الدولة الممثلة للطائفـة الـشيعية (شاهرام، 2007).

اليقين الإيراني بأن الولايات المتحدة لن تسير بأية صفقة معها تشرع لها حق امتلاك السلاح النووي، لذلك لا بد من ممارسة سياسة الأمر الواقع على هذا الصعيد مستفيدة بذلك من التجربة الأميركية مع العراق وكوريا الشمالية، فالشك الأميركي بأن كوريا الشمالية تمتلك سلاحاً "نووي" رادعاً يمنع أميركا من مهاجمتها إضافة إلى وجود قوة اقليمية ودولية كالصين تحميها. والطموحات الإيرانية أولاً للعب دور قيادي في العالم الإسلامي وثانياً لتغيير قواعد اللعبة في أمن الخليج وجنوبي غرب آسيا.

2.5 الأمم المتحدة وطموح إيران النووي

تعد إيران من دول الجوار العربي والتركي التي تؤثر في محيطها، إذ تتأثر مجتمعات الدول المجاورة لإيران وأنظمتها، بما يحدث فيها من تحولات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والعكس صحيح.

والعلاقات الإيرانية ـ التركية لها اتجاهات يتناقض أحدهما مع الآخر تناقضاً تاماً، فالإتجاه الأول يحدثنا عن علاقة إقتصادي واضحة بين إيران وتركيا، ويأتى الاتجاه الثاني على العكس من الأول بالنظر إلى تحالف تركيا مع الولايات المتحدة، والتزاماتها العسكرية في إطار حلف شمال الأطلسي، وما يرتبط بهذه العلاقة من توثيق العلاقة بإسرائيل، التي تبدو آثارها واضحة على إيران ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1. جاء توقيع إتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في 1996/2/23 م،واضعاً في الحسبان المواجهة المتصدرة للتوسع الإقليمي لإيران، بإعتبارها في الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية مصدر تهديد للمنطقة، وسبق هذا الأتفاق مؤتمر بشرم الشيخ تبلور فيه إجماع أمريكي، إسرائيلي، وتركي لمكافحة الإرهاب وعزل الدول الداعمة له(درويش، 2002: 276).
2. في زيارة لوزير الدفاع الإسرائيلي إلى تركيا أعلن ((إن تركيا ستلعب الدور الرئيس في خطة ضرب إيران)) (درويش، 2002: 280).
3. بعد توقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز، ((إن هذا الإتفاق وفّر لإسرائيل فرصة للإقتراب من الحدود الإيرانية، مثلما تتواجد إيران على مقربة من حدود إسرائيل بواسطة حزب ا)) (درويش، 2002: 283).
4. يقول مراقبون: ((إن التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، إشارة واضحة لتوسيع الهوة بين تركيا وجيرانها من المسلمين))(**الداقوقي،** 2001: 145).
5. يوم 1996/6/25 حذرت حكومة إيران إسرائيل من إستخدام إتفاق عسكري مع تركيا في ضرب طهران(العلي، 1997: 183).
6. وفيما يخص البرنامج العسكري النووي الإيراني، يمكن تلمس التطابق بين إدانات المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين والأتراك لإيران على خلفية هذا البرنامج، التي جاءت محملة بمعانٍ من قبيل أن إيران ((تشكل خطراً غير عادي)) و (أنها تشكل خطراً ليس على إسرائيل فحسب، وإنما على المنطقة برمتها أيضاً)(مسعد، 2004: 166).

توضح هذه الأمثلة أثر علاقات التعاون التركي ـ الإسرائيلي على إيران، التي أخذت أبعاداً مختلفة وفق مخطط مرسوم، يحافظ على تفوق تركي ـ إسرائيلي إقليمي، وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة، والعمل على منع إمتلاك إيران للأسلحة النووية، واحتمالات تهديد تركيا وإسرائيل.

3.5 تركيا والبرنامج النووي الإيراني

لا تقبل تركيا امتلاك إيران سلاحاً نووياً، حيث تنظر إلى هذا الأمر على أنه تهديد أمني خطير لها، بحسب ما صرح به رئيس الوزراء التركي(المليجي، 2009)، وفي هذا الإطار، يرى جانب من المحللين أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي لحسم صراع خفي وتنافسي بينها وبين تركيا، لاستقطاب دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية بعد انفراط عقدها مع الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تسعى إيران لإبعاد النفوذ التركي عنها والاستفادة من ثرواتها ودورها المستقبلي، وموقعها الاستراتيجي الذي يكسب إيران عمقاً وبعداً دولياً وقوة إقليمية؛ كما أن هناك صراعاً خفياً بين إيران وتركيا على مد نفوذهما إلى العراق (سويلم، 2006: 5)، فبعد أن أبدت أنقرة دعمها لاستخدام إيران الطاقة النووية لأغراض سلمية، عبر وزير خارجيتها عن قلق بلاده من انقطاع الحوار الإيراني الأوروبي، وطالب طهران بإقناع العالم بأنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، وجاء ذلك القلق في ظل تسريب وثيقة سرية أعدها مجلس الأمن التركي في ديسمبر 2005م اعتبرت أن سعي إيران للحصول على سلاح نووي يهدد أمن تركيا(عبدالقادر، 2006: 125) ويرتبط السلوك التركي إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية بعدد من العوامل تحدد وترسم معالمه، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ. ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله إلى الحد الذي قد لا يمكّن نمط تحالفات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أو كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تعويضه.

ب. ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لاسيما وأن معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية، الأوروبية منها والأمريكية، وإنما يرفض الوضع الإقليمي الخطوات الإيرانية في هذا السبيل، داعياً خصوصاً في شقه العربي إلى إخلاء عموم منطقة الشرق الأوسط من

الأسلحة النووية، الأمرالذي يدفع بعدم عقلانية مساندة إيران في مواجهتها مع الغرب.

ج. بالرغم مما طرأ من مساحات تلاقي تركي إيراني، فإن ثمة ملفات عديدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل كبير، لعل أهم هذه الملفات هو المتعلق بسياسات الدولتين إزاء العراق، فبينما تعمل إيران على إخضاع العراق لنفوذها عبر حلفائها من سياسيي العراق "الجدد"، فإن تركيا تخشى من تنامي هذا النفوذ، لاسيما أنها ترى في العراق عامل توازن بينها وبين إيران. وبناء على ذلك، فإن تركيا تنتهج منهجاً وسطاً مؤداه أنها مع الجميع، وفي الوقت نفسه ضد الجميع، فهي ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها أيضاً، وكذا بالنسبة إلى إيران فهي تدعم مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية "مدنية "متقدمة تسعى هي الأخرى أي تركيا لبلوغها، وفي الوقت نفسه ترفض أي توجه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية(مكرم، 2006) غير أن واحداً من أهم نتائج البرامج الإيرانية، أنه دفع تركيا إلى إحياء برنامجها النووي الذي كان تنفيذه قد تأجل أربعة عقود كاملة، وهدف تركيا الأول من ذلك هو توفير الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية الأقل تكلفةً لشعب بلغ تعداده (70) مليون نسمة، ويفتقر إلى مصادر أولية للطاقة تضمن الحفاظ على تقدمها؛ وهدفها الثاني هو تعزيز مكانة تركيا الإقليمية بما يضمن توازن دورها مع الدور الإيراني المتزايد. وفي خطة البرنامج النووي التركي الذي تقرر إعلانه قبل نهاية العام الجاري 2006م بناء خمس محطات نووية بقدرة مجموعها (5400) ميجابيت-ساعة، تمثّل عشر ما تحتاجه تركيا من الطاقة فى العشرين عاماً المقبلة(الجمال، 2006)

4.5 الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني

وقعت إيران على معاهدة الحد من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية في الأول من تموزمن العام 1968م، وأصبح التوقيع نافذاً في الخامس من آذار عام 1970.

وقدّ جاء في نص القرار الذي وقعته إيران في الفقرة الرابعة منه إن معاهدة الحد من إنتاج الأسلحة النووية وتجربتها تعترف بما يلي: "بأن لإيران الحقّ في تطوير وإنتاج وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من دون تمييز يذكر وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية". واستناداً إلى توقيع المعاهدة تمكنت إيران من استيراد ما تحتاجه من مصادر لبناء المفاعل النووي وللأغراض التي حددتها المعاهدة الرابعة بين إيران ومجلس الأمن بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية (مصطفى، 2005: 61).

تطورت العلاقة الإيرانية - الأمريكية النووية بعد حرب أكتوبرمن العام 1973م حين امتنع الشاه عن أن يدخل لعبة إستخدام البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية. وتمكنت إيران من ضخّ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدت الاحتياج المطلوب في وقته. وكان طموح شاه إيران أبعد مما أعلنه معهد ستان فرد الأمريكي، وشده طموحه لبناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية وفى مدة وجيزة وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية. إلا إن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت ورك(Kraftwerk Union) في العام 1975م قدّ سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية. وكان فحوى العقد هو بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط تنفذه شركة سيمنز الألمانية. ولإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد ماسيوتشت (Massachusetts Institute of Technology) لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه(William, 2009).

لَقّدْ خلفت الحرب العراقية الإيرانية دماراً كبيراً في البنى التحتية الإيرانية، لذا كان من أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوربية لبناء مفاعل نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. إلا إن الشركات رفضت التجاوب تحت ضغط أمريكي فطلبت حكومة رفسنجاني من الحكومة الألمانية التدخّل في حلّ المشكلة، مؤكدة إن التعاقد كان مع الحكومة الإيرانية وأي عقد موقع مسبقاً يبقى يحافظ على صورته القانونية حتى عند سقوط

الحكومة (عبدالوهاب، 2004). لم تفلح الدبلوماسية في إقناع شركة كرافت ورك التابعة لشركة سمينز لتنفيذ المشروع، مما أجبر الحكومة الإيرانية في الخامس من آب على أن تقدم شكوى للمحاكم الألمانية بحقّ الشركة والحكومة الألمانية. مطالبةً فى شكواها دفع مبلغ 5.2 مليار دولار كتعويض عن عدم التزام الشركة والحكومة الألمانية بتنفيذ العقد وبنوده. إلا أن في كُلّ مرة تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع ضغوطاتها على تلك الدول لإلغاء أية صفقة أو تعاقد مع إيران. فعلى سبيل المثال تعاقدت إيران فى العام 1990م مع المركز الوطني الأسباني للصناعة والأجهزة النووية (Spain's National Institute of Industry and Nuclear Equipment) لتزويدها بالأجهزة والمعدات لإكمال مفاعل بوشهر. إلا إن هذا العقد الغي بعد شهرين بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية. وتعاقدت إيران في عام 1993 مع شركة إنسلودو (Ansaldo) الإيطالية التي تعمل مع مجموعة شركات (Kraftwerk Union) الألمانية لتزويدها بست مجسات نووية فصادرتها الحكومة الإيطالية. وتعاقدت فى العام 1993م مع شركة سكودا بلزن (Skoda Plzen) لتزويدها بأجهزة لبناء مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية وألغي في صيف العام 1994م وبضغط أمريكي أيضاً. وتعاقدت في الرابع من آذار مع الحكومة البولندية لتزويدها بمعدات تكميلية لمفاعل لتوليد الطاقة الكهربائية فأُلغيت بعد أسبوعين بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية (William, 2009).

هكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلاحق إيران في بناء مفاعلها النووي. والواقع أن السبب الكامن ليس في معاقبة إيران من التمتع بطاقة كهربائية من مشروع نووي سلمي بقدر ما أن الوقود النووي عند تفاعله لتوليد الطاقة الكهربائية يولد كمية من البلوتونيوم. ولمثل مشروع بوشهر ذى الطاقة الكبرى يمكنه أن يولد ما يقارب 23 كيلو من البلوتونيوم سنوياً. ويعني ذلك إن إيران بهذا القدر المتولد من البلوتونيوم يمكن لها إن تطور السلاح نووي ببساطة بتحويل أي مفاعل نووي سلمي إلى مفاعل نووي للبحوث والتجارب التسليحية.

يبدو أن إيران كانت تتوقع الضغوط الأمريكية على تلك الدول الصديقة المتطلعة لرضا الولايات المتحدة الأمريكية، فاستغلت إنهيار الاتحاد السوفيتي وحاجة روسيا الفتية للخلاص من أزمتها الاقتصادية فوقعت عقداً مع الحكومة الروسية في موسكو في الأول من آذار1990 لإكمال مشروع مفاعل بوشهر الثلاثي النووي وبناء مفاعلين أُخريين في إيران.ألا إن البلدين اختلفا على تسديد الفواتير المالية الخاصة بالمشروع فتأخر عن التنفيذ في حينه. وتمكنت من التعاقد مع الصين لتزويدها بالوقود النووي في كانون الثاني من العام 1991.مع بداية عام 1993 عادت إيران للتعاقد مع روسيا مجدداً لإحياء عقد موسكو في بناء مفاعل بوشهر ومفاعلين أُخريين إلا أنه لم يتم التنفيذ نتيجة مرور إيران بأزمة اقتصادية ومالية أدت إلى أعادة تقييم العملة الإيرانية وهبوطها 7% من قيمتها الحقيقية. ولكن أصبح المشروع النووي الإيراني يأخذ صورة أكثر واقعية للتنفيذ مهما كانت الظروف الإيرانية الاقتصادية خلال آذار من عام 1995 حين وقعت عقداً مع روسيا لتنفيذ مشروع بوشهر تحت إشراف وكالة الطاقة النووية الدولية(مصطفى، 2005).

يتضح لنا مما تقدم ان الولايات المتحدة الأمريكية تعكف الآن على منع العالم حتى من امتلاك النوويات السلمية. لكون الوقود النووي يؤدي بصورة أو أُخرى لصناعة اسلحة نووية. وهو ما جعل التصعيد ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ دور التحدي، إذ دخلت إسرائيل طرفاً آخر لتهديد ضرب مفاعل بوشهر الإيراني.

5.5 أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي

تختلف المواقف العربية حول أفضل السبل في التعامل مع الملف النووي الإيراني بين من يؤيد التوجه الأمريكي أكان ظاهرا أم باطنًا، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وبين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم، وفي العموم فقد وقف الوضع العربي الرسمي عند حدود موقف لا يتعداه يقول بضرورة جعل (منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل)؟

وربما بدا الوضع في نظر البعض مطمئنًا إلى أن نتائج المطاردة الأمريكية ستفضي إلى شطب البرنامج النووي الإيراني ولو بالقوة العسكرية، ما يعني أن الموقف العربي لن يكون مؤثرا في النزاع والنتيجة هي انتفاء الحاجة إلى تبني موقف عدائي منه مادام الموقف الأمريكي والدولي على هذه الحال.

ويرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي من الممكن أن يحققها البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المحيط العربي كافة والخليج بشكل خاص، حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني إلى منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية من تلك الأخطار (محمد، 2007: 31).

1.5.5 تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين : الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، إذ إن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب. أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خصوصاً أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، إذ أنه إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على

استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سـواء كانـت شـركات أو مصانع أو حتى أفراد.

2.5.5 صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسئولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات (مصطفى، 2005: 56):

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما فـي المنطقـة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي.

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بـشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هـذه المتطلبـات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها .

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الخطوات التـي بـذلها الجانبان الخليجي والإيراني كافة واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنـافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عديدة يـأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل القضايا العالقة كافة بالحوار والتفـاوض،

وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يـشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتيـة الـثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانياً داخلياً بالرغم من كونها إحدى أهم القـضايا الثابتـة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية .

6.5 العرب والبرنامج النووي الإيراني

اتبعت الدول العربية في مواجهة الأزمة سياسة الصمت والتجاهل في البداية، وهي سياسة معروفة ومتبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنها غير معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما لشيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو بالتهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل؛ وفي الوقت نفسه، وضعت الأزمة العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية تتمثل في أن الكثير من هذه الدول ترى في النشاط الإيراني رداً على الاحتلال الإسرائيلي، وإن كانت هذه الدول لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي، فهي ترى في هذا النشاط أداة ضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي. كما أن هناك اعتباراً آخر أدى بالعرب إلى اتباع هذه السياسة الصمت والتجاهل وهو أن الأزمة تتسم بقدر كبير من السيولة وعدم الوضوح في خيارات الأطراف الرئيسية، فالطرف الإيراني لم يعلن صراحة عن رغبته في امتلاك السلاح النووي، ولكنه يقوم بأنشطة لا يثق العالم في أنها سلمية، والطرف الدولي يسعى لإيقافها بصور شاملة ونهائية، الأمر الذي يحصر الأزمة في أمور فنية بالدرجة الأولى وليس حول أمور استراتيجية، فكان المخرج الوحيد للعرب هو تجاهل الأزمة والصمت بشأنها(أحمد، 2005)

وانطلاقاً من هذه السياسة، لم يتم تبنّي موقف محدد في التعامل مع الأزمة في بداية الأمر، ولكن عندما تطورت الأمور باتجاه اتخاذ موقف دولي ضد إيران تمهيداً لفرض عقوبات ضدها، وما قد يستتبع ذلك من زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، بدأت الدول العربية في بلورة مواقفها على النحو التالي:

الموقف المصري: حددت مصر موقفها من هذه التطورات كما جاء على لسان وزير خارجيتها في النقاط التالية:

إن مصر حريصة، منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة فى العام 2003م، على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. وأن مصر لا تقبل بظهور قوة عسكرية نووية في المنطقة. وأهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتباره حقاً مكفولاً لكل الدول الأطراف في المعاهدة. وتتعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعد الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكّد من مدى التزام الدول بتعهداتها. وتؤكد هذه التطورات مجدداً أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي(فرحات، 2006)

وينبع الموقف الرسمي لمصر، الرافض للقوة النووية الإيرانيـة، لاعتبـارات عدية، لعل أهمها: أن إيران النووية ستزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر فـي العالم الإسلامي، كما أنه يضع القيادة السياسية في مصر في موقف حرج أمام الرأي العام الداخلي الذي أصبح يرى في إيران كغيره من الشعوب العربية القوة الوحيـدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تسعى الدبلوماسية المصرية إلى استثمار الضغوط المفروضة على إيران، من أجل تطبيق فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط خاليـة مـن أسـلحة الدمار الشامل.

وتبدو الأزمة التي وقعت فيها مصر بعد التطورات الأخيرة في الملف النـووي الإيراني في عاملين:

أولهما: أن تبني مصر لموقف معارض لإيران ومؤيدة للسياسة الأمريكية تجـاه إيران لم يمنع إيران من الوصـول إلـى التقنيـة النوويـة التـي تـسعى إليهـا. **ثانيهما**، أن مسألة عودة العلاقات بين مصر وإيران تبدو أكثر صعوبة لمصر فـي

هذا الوقت، فمن الواضح أن إيران في اللحظة الراهنة لا تحتاج لمصر بقدر احتياج مصر لإيران، فإذا كان احتياج إيران لمصر يكمن في حصول إيران على اعتراف دولي مصري بدور إقليمي لإيران في المنطقة، فإن مصر تحتاج لإيران في عـدة أمور، من أهمها التنسيق لدور مصري مناسب فـي العـراق، وبخاصـة بعـد أن أصبحت إيران طرفاً مهماً في المعادلات الإقليمية في المنطقة، حيث أصبحت إيران تمتلك العديد من الأوراق المهمة وعلى رأسها ورقة العراق، فالدور الإيرانـي فـى داخل العراق لا يخفى على أحد، وبالتالي لا يمكن لأية دولة في المنطقة أن تمـارس دوراً ما في العراق بدون التنسيق مع إيران، ولعل الحوار الإيراني الأمريكي أبلـغ دليل على ذلك (البسيوني، 2006: 121)

الموقف السوري: جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحاً من دون مواربة، حيث أيدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري: "أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا، ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران تقنية نووية إلى إعتبارات عديدة، منها أن امتلاك إيران التي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية قد تصل إلى درجة التحالف، لقدرات نووية إنما يعزز من موقف سوريا أمام قوة إسرائيل ونفوذها، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحاً نووياً في الشرق الأوسط. ويرى المسؤولون السياسيون السوريون أنه لدرء الخطر النووي الإسرائيلي يجب أن يكونوا هم قوة نووية، وبما أنهم لا يستطيعون القيام بهذا الأمر، فمن الأفضل أن يدعموا إيران، باعتبارها حليفاً استراتيجياً لهم (البسيوني، 2006: 123). وقد تكون التقديرات السورية مستندة إلى بعض الأسس الواقعية، باعتبار أن سوريا مستهدفة كذلك من الولايات المتحدة أو تشعر بضغط على حالتها الأمنية، وسوف تؤدي القدرات النووية الإيرانية إلى تخفيف الضغط عنها، سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، بالرغم من وجود احتمالات باختلاف تصورات طهران لحل مشكلاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل عن تصورات دمشق، كما لا يمكن القطع بأن إيران سوف تتدخل عسكرياً

للدفاع عن سوريا، فإيران سوف تتحرك في حالة تعرض مصالحها وأمنها القومي فقط للخطر.

7.5 إسرائيل والبرنامج النووي الإيراني

انصب الجهد الإسرائيلي منذ سنوات طويلة على كيفية منع إيران من تطوير مشروعها النووي، فادعت منذ البداية أن طهران تسعى لتطوير السلاح النووي، وكانت بمثابة المحرك المركزي والمباشر للنشاط الدولي من أجل منعها من تحقيق هذا الغرض، بالرغم من حرصها على أن لا تظهر بهذه الصورة وألا تقود علنا الحملة ضد مشروع إيران النووي، وألا تظهر هذا المشروع كمشكلة لإسرائيل بالدرجة الأولى، فاجتهدت بدلاً من ذلك على إظهار أن المشروع يشكل -أولاً وقبل كل شيء- خطراً على السلم العالمي ويهدد الاستقرار وتوازن القوى في المنطقة. وجاء ادعاء إسرائيل بأن المشروع الإيراني يعرض وجودها للخطر، لذلك ارتأت السياسة الإسرائيلية أنه يجب على المجتمع الدولي –خصوصا الولايات المتحدة وأوروبا- اتخاذ الإجراءات الملائمة الكفيلة بمنع حصول طهران على السلاح النووي، فدعت وسعت إلى فرض عقوبات سياسية واقتصادية مؤلمة ومستمرة عليها تحت مظلة مجلس الأمن الدولي، واستنزافها إلى أقصى مداها. وفي حال عدم تحقيقها هذه الأهداف المنشودة، وعند اقتراب إيران من المرحلة التي يمكنها فيها صنع القنبلة النووية، يجب إستخدام القوة العسكرية لمنعها من الحصول على السلاح النووي (افرايم، 2007).

وتسعى إسرائيل في جهودها المكثفة لمنع إيران من تطوير مشروعها النووي، ولا تزال أمامها رزمة من الخيارات لتحقيق ذلك. وأبرز هذه الخيارات(إفاهيم، 2007):

أ- تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران والتركيز على منعها من تخصيب اليورانيوم خاصة بعد حصولها عليه من روسيا: تبذل إسرائيل جهودا مكثفة على الصعيد الدولي وفى داخل الولايات المتحدة عبر سلكها الدبلوماسي

والمنظمات اليهودية وجماعات الضغط المؤيدة لها، لحث واشنطن على تـشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية فى مجلس الأمن الدولي، أو فـرض عقوبـات مؤلمة من مجموعة من الدول بقيادة أميركية إذا ما فشل مجلس الأمن في فرض عقوبات جديدة على إيران.

ب- حصار النظام الإيراني والسعي للإطاحـة بـه: يطالـب العديـد مـن القـادة الإسرائيليين والمختصين بالشأن الإيراني بوضع مسألة حصار النظام الإيرانـي والعمل على الإطاحة به في أولويات الأجندة الإسرائيلية والأميركية، ويـدعون إلى تخصيص الأموال الملائمة لأجهزة المخابرات الإسرائيلية كي تعمل علـى تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المخابرات الأميركية، والعمل على الاتصال مـع كل من يعارض النظام الإيراني من أجل إسقاطه، بيد أن نجاح هذا الخيار يبـدو ضئيلاً من المنظور الإسرائيلي.

ج- إجراء مفاوضات مع إيران: إذ تدعو بعض الأصوات في إسرائيل -قبل التقرير الأميركي وبعده- إلى إجراء مفاوضات أميركية إيرانية بهدف ثني طهران عـن تطوير برنامجها النووي مقابل رزمة من المحفزات يقدمها لها المجتمع الـدولي تتعلق بالتقنية النووية للأهداف السلمية، وتقديم إغراءات اقتصادية مهمـة لهـا، وبحث دورها الإقليمـي وجميـع المـسائل العالقـة بينهـا وبـين الولايـات المتحدة(شاهرام، 2007).

د- الخيار العسكري: لا يزال هناك شبه إجماع في إسرائيل مفاده بأن عليها الحفاظ دوما على الخيار العسكري الذاتي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية إذا ما بلغت طهران مرحلة القدرة على إنتاج القنبلة النووية. وتبذل إسرائيل جهـوداً كبيـرة على جميع المستويات لاستكمال الاستعدادات اللازمة لإنجاح ضربة عـسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وتمتلك إسرائيل القدرة العسكرية للقيام بمثل هذه العملية، باستخدام سلاحها الجـوي وطائراتهـا الأميركيـة الـصنع وصواريخها البعيدة المدى(إفاهيم، 2007).

إلا أن تحديات ومشاكل عديدة تقف أمام مثل هذه العملية العسكرية، أهمها:

1. بعد المنشآت النووية الإيرانية عن إسرائيل والتى يتراوح بعدها ما بين 1200-1500 كلم.
2. انتشار هذه المنشآت في أماكن مختلفة من إيران، الأمر الذي يتطلب التنسيق لضرب عدة أهداف في الوقت نفسة لضمان المفاجأة.
3. ضرورة التزود بالوقود في الجو، سواء مرة واحدة إذا مرت الطائرات من الأجواء الأردنية والعراقية، أو مرتين إذا مرت عبر البحر الأحمر فالمحيط الهندي، الأمر الذي يعقد العملية ويزيد من خطورتها بسبب سهولة إمكانية إسقاط طائرات التزويد بالوقود.

ولكون المنشآت النووية الإيرانية محصنة جيداً، وأن جزءا كبيراً منها تحت الأرض، إضافة إلى ما لديها من دفاعات من الصواريخ والمدافع والطائرات، فإن ذلك يوجب أن تكون القوة الإسرائيلية المهاجمة كبيرةً نسبياً تشمل طائرات هجومية وطائرات اعتراض وطائرات تزويد الوقود في الجو. ويشير (إفاهيم، 2007) إلى إن على إسرائيل اتخاذ جملة من الخطوات أهمها:

1- تعزيز قدرة الردع النووي الإسرائيلي وخصوصا تقوية مركبات قدرات "الضربة النووية الثانية" الإسرائيلية.
2- توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة.
3- انضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي.
4- إعادة النظر في سياسة إسرائيل النووية الضبابية، والإعلان في الوقت المناسب عن إسرائيل دولة نووية بعد التنسيق مع الولايات المتحدة.
5- إقامة قنوات اتصال مباشرة أو غير مباشرة مع القيادة الإيرانية للتفاهم معها حول السياسة النووية وتوضيح "الخطوط الحمراء"

الخاتمة

تطورت العلاقات التركية الإيرانية المختلفة منذ عقودٍ عديدة مضت خصوصاً في تسعينيات القرن العشرين من حيث المعالم الاقتصادية والعسكرية. وساعد على ذلك أنهيار الأتحاد السوفيتي وأحتلال العراق وتفكك الوطن العربي والمخططات الاقليمية الشرق أوسطية.

يبدو أن إيران تصر على إكمال برنامجها النووي بالرغم مـن اعتراضـات الولايات المتحدة الأمريكية، وترى في ذلك وسيلةً من وسائل تأكيد مكانتها الإقليمية، وأطر سيادتها القومية.. وفيما يتعلق بتركيا، فمع أنها تدعو إلى إقامة منطقة خاليـة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلا أنها تسعى من أجل إبعاد البرنـامج النووي الإيراني عن طبيعته العسكرية، وتحاول تشجيع إيران على الاستفادة من هذا البرنامج فى الأغراض السلمية لتوليد الطاقة الكهربائية، الذى سيشكل عاملاً يفضي إلى بناء نوع من علاقات التعاون بين دول المنطقة عندما يصدر الفائض من هـذه الطاقة إلى الدول المجاورة، التي تعاني من نقصٍ فيها، أو بالاشتراك فى منظومـة ربط للطاقة الكهربائية مع دول من منطقة الشرق الأوسط. هذا من جانـب، ومـن جانب آخر، فإن عدم وضوح الصورة الحقيقية للبرنامج النووي الإيرانـي، وعـدم اكتماله في جوانبه الفنية، فضلاً عن استمرار الشكوك حول أهدافه يجعل من أية آثار يمكن أن يخلفها أمرا مستقبلياً غير محدد الملامح، مما يبقي الاحتمالات مفتوحة على نهايتها، بالرغم من أن هذه الاحتمالات ستكون مرتبطة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية والمتغيرات التي يمكن أن تحصل في بيئة إيران الخارجية، إقليميا ودوليا.

وما تزال إسرائيل، التي ترتبط مع تركيا في تحالف اسـتراتيجي، تـرى أن تركيا يمكن أن تعلب دورا كابحاً للتهديدات الإيرانية، وسيكون الموقف التركي على الأرجح، منسجماً ومتناغماً مع موقف الاتحاد الأوربي من امتلاك إيـران للـسلاح النووي، ويحرص الأتراك على الابتعاد عن أي تعارض أو تقاطع مع أية قـرارات قد يتخذها الأوربيون حيال هذا البرنامج، مثل فرض عقوبات اقتـصادية وسياسـية بمعرفة مجلس الامن على إيرن، كما أن تركيا، مقارنة بموقفها من الحـرب علـى

العراق في ربيع العام 2003، قد لا تبني أو تدعم رد الفعل الأمريكي، لاسيما إذا ما قررت الولايات المتحدة استخدام القوة ضد إيران، إلا ربما في حالة حصول تحالف عسكري دولي تشترك في صنعه دول الاتحاد الأوروبي أو تعد قيامة ويحظى بالشرعية الدولية.. ولعل الأرجح إن تركيا لن تبدي أية تسهيلاتٍ أو دعمٍ لعمل عسكري ربما تقوم به إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية أو مرتكزات البنى التحتية الإيرانية، تجنباً لردود الفعل الشعبية التركية والرأي العام العربي والإسلامي.. وربما من المهم أن تنظر تركيا إلى السلاح النووي الإيراني بوصفه نوعاً من التهديد لأمنها القومي، ولذلك فإنها سوف تؤازر الدعوات التي تهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط برمتها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن كلاً من تركيا وإيران والدول العربية الآسيوية تُكَوّن منطقة الشرق الاوسط وتربط كل من تركيا و إيران بجغرافية الدول العربية من الشرق و الشمال لهما مع العالم العربي تاريخ وروابط حضارية مشتركة فتركيا وايران قوتان اقليميتان يتخطى حضورهما الاقليمي الحدود السياسية لهما وفي غياب الدور العربي تتمدد الأدوار الاقليمية لكل من تركيا وإيران لملئ الفراغ حيث تقع الدول العربية في بؤرة اهتمام كلاً من تركيا وإيران وقد ساهم احتلال العراق عام 2003 في تبديل موازين القوى الاقليمية لصالح ايران وشهدت العلاقات التركية الإيرانية في مطلع الثمانينات انتعاش نسبي اثناء الحرب العراقية الايرانية بسبب اضطرار ايران تمرير صادراتها و وارداتها عبر الحدود مع تركيا.

فإيران وتركيا بما يمثلان من ثقل إقليمي وقوة نامية متطورة في كافة المجالات المختلفة يؤهل كليهما للدخول إلى منطقة الشرق الأوسط لمليء الفراغ الناشئ عن الضعف العربي دور امتغيرت الاقليمىاستعجل بعض المحللين تفسير الخطوات التركية واعتبروها علامة على 'تحالف جديد بين تركيا وإيران في مواجهة إسرائيل والغرب، وهو تحليل مبسط يعكس تفكير بالأمنيات ولا يلحظ المعاني العميقة للتنافس التاريخي القائم بين تركيا وإيران على لعب دور القوة الإقليمية

الأعظم في المنطقة، ولا حتى التصادم الواضح في المنظومة الإقليمية للنظامين السياسيين التركي والإيراني.

فدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد مصلحة حيوية بالنسبة إليها ترى من حقها السعي لتحقيقها بعدة وسائل بما في ذلك التقارب مع إيران وهذا قد يعد نوعا من الاستفزاز بالنسبة للغرب ولكنه ليس تحديا، لأن العبرة بالهدف المراد تحصيله لا بالوسيلة التي يمكن التخلي عنها عند بلوغ الهدف، والغرب يدرك هذا الفرق جيدا ويتفهم في نهاية الأمر هذا السلوك التركي, وكذلك الأمر بالنسبة لمصلحة تركيا في أن تكون لاعبا إقليميا أصيلا وليس مجرد وكيل وذلك في إطار المبادئ والأسس التي تقوم عليها إستراتيجية الغرب.

وتدفع العلاقات فيما بينهما قدما. فتركيا تسعى بشكل حثيث لتشكيل تحالف مناهض للأكراد مع إيران بالإضافة إلى سورية. ومن هنا، قد شهدت علاقات أنقرة بطهران تحسنًا ملحوظًا منذ غزو العراق، بهدف تشكيل تحالف مشترك لاحتواء الحركة القومية الكردية والحؤول دون قيام دولة كردية مستقلة على حدودها. لذا، فتركيا وإيران ترفضان وبشدة أي حكم ذاتي كردي في شمال العراق.

فالمستقبل لهذا المحور هو المزيد من العلاقات الدافئة والقائمة بين ايران وتركيا القوية جداً فعلى سبيل المثال تشيرالأرقام الأخيرة إلى أن إجمالي حجم العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين تجاوزت 10 مليارات دولارفإيران هي ثاني أكبر مصدر للنفط والغاز الى تركيا.

إضافة أن تركيا تتمتع بأهمية قصوى كطريق عبورإيران إلى أوروبا وتستطيع تركيا استيراد المواد الخام من ايران وتصدير السلع الصناعية للبلاد إلى ايران وكذلك إيران و تركي عضوان هامان في منظمتي التعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي (اكو) وأيضاً في مجموعة الثماني النامية التي تتألف من ثماني دول اسلامية

ولذلك إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمكن أن يكون جسر بين الاتحـاد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير وهي خطوة من شأنها أن تزيد مـن تعزيـز مكانة تركيا بين الدولالمجاورة لها بما في ذلك إيران. أيدت تركيا الملـف النـووي الإيراني السلمي' بالتوازي مع رفض تركي لمـشاركة الطيـران الإسـرائيلي فـي مناورات 'نسر الأناضول' احتجاجاً على اضطهاد دولة إسرائيل للفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالموقف التركي من المشروع النووي الإيراني، فإنه يدعو إلى ضرورة تفادي أي تطور نتاج أي هجوم إستباقي من إسرائيل أو الولايات المتحدة لوقف المشروع الإيراني. ولا تخشى تركيا من إيران نووية لكنها تخشى من المس بالإستقرار العام في المنطقة جراء سعي إيران لإمتلاك سلاح نووي. كذلك أيد أردوغان الموقف الإيراني المتحفظ من موقف الدول الكبرى التي تمتلك سلاح نووي وتطالب إيران بالتوقف عن السعي لتملك هذا السلاح. لكن ذلك، لم يمنع بروز خلافات داخل تركيا نفسها من تأثير إمتلاك إيران لسلاح نووي. فقيادة الجيش والنخب العلمانية متخوفة من إمتلاك إيران سلاح نووي، فيما لا تشارك قيادات حزب التنمية والرفاه والنخب الجديدة الجيش والنخب العلمانية هذه التخوفات. ومع ذلك لا تسمع أصوات داخل تركيا تنادي بتطوير سلاح نووي تركي في هذه المرحلة. وربما يعود السبب في ذلك إلى الغطاء النووي الذي يوفره حلف شمال الأطلسي لتركيا. غير أن هذا الموقف قابل للتغير في حالة زيادة الشكوك التركية بعدم التزام الحلف بمبدأ الأمن الجماعي للدول الأعضاء في حال تعرضها لهجوم نووي.

ولكن حتى تتضح أبعاد هذا التحالف لابد من الإشارة إلى جزء من المصالح المتبادلة:

1. تعزيز أهمية تركيا وإيران الإقليمية بصورة عامة.
2. تعزيز القدرات الصناعية التركية الإيرانية.
3. استبدال النظام الإقليمي العربي بآخر أكثر إتساعاً من مثل نظام الشرق الأوسط.

4. تعزيز التفوق العسكري للبلدين كلاهما (تركيا وإيران).
5. مراقبة إسرائيل عن كثب بمعرفة تركيا أكثر من أي مكان آخر.

المراجع

أ- المراجع العربية

إبراهيم، أبراش،(2004) مفهوم الدولة الفلسطينية، النشأة والتطور، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 157، ص120.

أحمد، إبراهيم محمود(2005) "**الأزمة النووية الإيرانية، تحليل لاستراتيجيات الصراع**"، كراسات استراتيجية، العدد (149) ص ص 1-17.

إدريس، محمد السعيد،(2007) "إيران وفرض العقوبات، الخيار الكوري هو الحل"، **صحيفة الأهرام،** العدد (43856)، 2-1-.

اسعد حيدر(2000)، ايران وتركيا الصراع المستحيل والتفاهم الممنوع، **القرار**، العدد 12-13.

أغور حقى (2009)، **دراسات – ملفات – تركيا وايران.... البعد عن حافة صدام،** www.aljazeera.net.

إفاهيم كام(2007) **إيران النووية، تل أبيب،** معهد الأمن القومي بجامعة تل أبيب.

افرايم اسكولا،(2007) **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني،** ترجمة أحمد أبو هدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية

اندريب، أف،(2002) **المشكلة الكردية في العلاقات الاقليمية في كتاب العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين،** دمشق، دار المساعدة السورية.

أوجلان، عبد ا ،(2003) **دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية،** الجزءان الأول والثاني، بغداد، مطبعة الساعي.

اوزدن زينب اوكتاف (2004)، مدارك امنية متغيرة فى العلاقات التركية – الايرانية، **شؤون الاوسط،** العدد 121-122، ص120.

أوسى هوشنك،(د.ت) **العلاقات الايرانية – التركية بين تباين المسارات الاستراتيجية وتلاقى المصالح،** WWW.VOLTAIRENET.ORG/ARTICLE154904.HTML

أيفا نوفا، بي. بي، (2002) **العلاقات التركية ـ العربية في كتاب العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القـرن الحـادي والعشرين،** دمشق، دار المساعدة السورية.

البسيوني، سمير زكي(2006) "كيف سيتعامل العرب مع إيران النوويـة"، **مختارات إيرانية**، العدد (71)، ص 121.

جفال عمار(2005)، **التنافس التركى – الايرانـى فـى اسـيا وسـطى والقوقاز،** مركز الامارات للدراسات والبحوث، العدد 106.

جلال الدين كارت (2002)، الساسة الخارجية التركيـة ابعادهـا وافاقهـا، **شـؤن الأوسط،** العدد 107، ص132.

الجمال، أحمد مختار (2006) "استراتيجية إيران الإقليمية: الإشـكالية والـصفقة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد (126)، ص ص 41-62

حمادة، امل (2003)، ايران والشرق الاوسط، **السياسة الدوليـة**، العـدد 52، ص 56-77.

خالـــد دخيـــل،(2009) **الفـــرق بـــين تركيـــا وايـــران،** WWW.ALITTIHAD.AE/WAJHATDETAILS.PHP.

خواجة محمد (2005)، المثلث العربى – الايرانى – التركى، **شؤون الاوسط**، العدد 119-120، ص87-90.

خورشيد حسين دلى (1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية،** مـن منـشورات اتحاد الكتاب العرب

الداقوقي، إبراهيم،(2001) **صورة الأتراك لدى العرب**، بيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية.

درويش هدى (2002)، **العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية**، دار القلم دمشق

درويش، هدى، (2002) **العلاقات التركية ـ اليهودية وأثرها على البلاد العربيـة**، الجزء الثاني، دمشق، دار العلم.

الدسوقى، عيسى السيد(2008)، **توجهات القوى الاقليمية فى الشرق الاوسط بعـد الحرب الباردة،** دار الاحمدى للنشر والتوزيع، القاهرة.

رضوان، وليد،(2004) **العلاقات العربية التركية في القرن العـشرين (العلاقـات السورية التركية نموذجاً)** دمشق، مطبعة دار عبد المنعم.

رواء ز. الطويل (2008)، العلاقـات التجاريـة التركيـة – الايرانيـة (1970-1998)، **شؤون الاوسط،** العدد 108، ص80-85.

زينب عبد العظيم محمد،(2007) **الموقف النووي في الشرق الأوسط فـي أوائـل القرن الحادي والعشرين،** مكتبة الشروق الدولية، عمان الأردن.

سويلم حسام:(2006) "الملف النووي الإيراني وصـراع الـصواريخ"، **مختـارات إيرانية،** العدد (66)، السنة (6)، ص ص 1-26.

شاهرام تشوبين (2007) **طموحات إيران النووية،** ترجمة، تحقيق: بـسام شـيحا، القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون

صابر، فوزية،(2004) **في كتاب أحتلال العراق وتداعياته عربياً وأقليمياً ودوليـاً،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عباس، ناجي، محمد(2006) "الملف النووي الإيراني، مرحلة تقريـب المـسافات"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد (166)، أكتوبر ، ص 176.

عبد الوهاب، عصام محمد عبد الشافي(2004) **الإدارة الأمريكية لأزمـة البرنـامج النووي الإيراني: دراسة فـي إدارة الأزمـات الدوليـة** (مركـز الخلـيج للدراسات الاستراتيجية، يونيو).

عبدالعاطى محمد (2010)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانـات الخـارج،** الـدار العربية للعلوم ناشرون.

عبدالقادر، محمد(2006)"موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية، مراهنـة علـى عدم التصعيد"، **مختارات إيرانية،** العدد (71)، ص 121-136-

العجمي، ظافر(2006) **أمن الخليج العربي، تطور وإشكاليات من منظور العلاقات الإقليمية الدولية،** مركز دراسات الوحدة العربية

العرب محمد عز(2004)، **العلاقـات الايرانيـة – التركيـة: الـدوافع والمنـافع**، WWW.ALBAINAH.NET/INDEX.ASPX

عقراوى، منهل عبد ال عزو (2003)، **العلاقـات التركيـة – الايرانيـة 1979-1989**، اطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.

عياد بطيجيى(2009)، علاقة استراتيجية بين تركيا وايران بين التنافس والتعاون، **مجلة العصر**، الكويت.

العيسوى سارة (2000)، **الاهداف الاستراتيجية لتركيا، قراءات استراتيجية**، العدد 6.

فرانك برنابي وبول روجرز (2009) **مأزق برنامج إيران النـووي الانعكاسـات الإقليمية تداعيات الحرب**، ترجمة: عماد شيحةالمركز العربـي للدراسـات الإستراتيجية، دمشق الطبعة الأولى.

فرحات حسام الدين:(2006) "أحوال عربية"، **صحيفة الأهرام**، العـدد (43506)، 17-1-.

فيليب، روبنس (1993)، **تركيا والشرق الاوسط**، دار قرطبة للنشر، الجزائر.

كرامر، هاينس،(2001) **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جتكر، المملكة العربية السعويدة، العبيكان.

كشك أشرف،(2006) التحالفات الإقليمية لإيـران تتجـاوز الأيـديولوجيا، **مجلـة السياسة الدولية**، العدد (165)، يوليو، ص 116.

اللباد، مصطفى (2008)، **العلاقات الايرانية – التركية وانعكاساته على المنطقة**، جريدة جريدة، العدد 347.

محمـد حميـد الـصواف، **ايـران وتركيـا... ونـام بعـد طـول جفـاء**، WWW.ANNABA.ORG/NBANEWS/2010/09/246.HTM

مسعد، نيفين، (2004) **إيران 2003 ـ 2004، في التقرير الأستراتيجي الخليجي**، الشارقة، دار الخليج.

مصطفى كامل محمد (1997)، التوازن الاستراتيجى فى الشرق الاوسط، **شـؤون الاوسط**، العدد، 62-64.

مصطفى، شاكر،(2002) **العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة على عتبة القرن الحادي والعشرين**، دمشق، دار المساعدة السورية.

مصطفى، نادية محمود (2005) سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث، **مجلة السياسة الدولية**، أكتوبر، العدد(8)، المجلد(2)، ص 55-76

المعرفة، **اسباب الاهداف والابعاد من التقارب**، www.aljazeera.net

المعرفة، **العلاقات الايرانية التركية**،www.aljazeera.net

مفتى مالك، (د.ت) **الجرأة والحذر فى سياسة تركيا الخارجية**، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 27.

مكرم محمد أحمد (2006) "البرنامج النووي الإيراني، وتأثيره على أنقره والشرق الأوسط"، **صحيفة الأهرام**، العدد (43672)، 1-7-

النجار، احمد السيد (2003)، **مصر وايرن وتركيا الواقع الاقتصادى والعلاقات الاوروبية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

ندوة اقليمية (1994)، نحو حوار ثلاثى متكافىء بين العرب وايران وتركيا، **شؤون الاوسط**، العدد، 33، ص70-74.

وهبي، صالح، **قضايا عالمية معاصرة**، دمشق، دار الفكر، 2001

WWW.MAREFA.ORG/INDEX.PHP

ب- المراجع الإنجليزية:

See:(1969) **the study of the international system in Robert T. golem biewski,A methodologieal printer for politic scientists** ,(Rand Mc, company. Chcago,) P301

William Burrt A (2009) **brief history of U.S.-Iranian nuclear negotiations**\Bulletin of the Atomic Scientists\ Number 1, January / February.